الأمم المتحدة
A/79/L.21
الجمعية العامة
Distr.: Limited
25 November 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 13 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

بوتسوانا*: مشروع قرار

برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034

إن الجمعية العامة

تعتمد برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034، على النحو الوارد في مرفق هذا القرار، وتهيب بجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الالتزام بتنفيذ برنامج العمل.

* أي تغييرات تطرأ في قائمة مقدِّمي مشروع القرار سوف تُدرج في المحضر الرسمي للجلسة.

24-22159 (A) 261124 291124

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034

مقدمة

سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة والمرنة في البلدان النامية غير الساحلية لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

1 - إننا نمر بلحظة حاسمة من التاريخ حيث ستحدد القرارات التي نتخذها الآن مستقبل البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 الواقعة في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية، والتي يبلغ عدد سكانها نحو 570 مليون نسمة، والتي لا تزال تواجه مسارًا صعبًا للغاية نحو التنمية المستدامة. وإن القيود الجغرافية والهيكلية المتأصلة في تلك البلدان والمتعلقة بعدم وجود منفذ إقليمي مباشر إلى البحر، والعقبات التي تعترض النقل والاتصالات، والمسافات البعيدة عن الأسواق الرئيسية، وإجراءات العبور المرهقة، وعدم كفاية البنية التحتية، تزداد تفاقماً بسبب التحديات والأزمات العالمية غير المسبوقة، بما في ذلك الآثار المتبقية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتوترات والنزاعات الجيوسياسية، وأزمات الغذاء والطاقة، وارتفاع تكاليف النقل والتجارة، وارتفاع أسعار الفائدة، والتضخم، وارتفاع المديونية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والتلوث.

2 - وتهدد سنوات التحديات المتتالية، حيث عصفت أزمة صحية واجتماعية اقتصادية بالجميع، فرادى ومجتمعين، تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1] وجميع أهداف التنمية المستدامة. ويعاني العالم من تزايد الفقر والجوع وسوء التغذية، وأوجه عدم المساواة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفجوات الرقمية، داخل البلدان وفيما البلدان النامية والمتقدمة النمو، وعدم الإنصاف في الحصول على اللقاحات، وحالات الطوارئ الإنسانية والنزاعات المسلحة المعقدة، وانعدام الأمن، والجوائح، والتدهور البيئي، وتغير المناخ، والكوارث. وإن الوضع بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية كئيب بشكل خاص. وتتطلب الحالة تعبئة عاجلة لمواردنا الجماعية واتخاذ الجميع إجراءات حاسمة وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات غير المسبوقة. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد وبقوة التزامنا الثابت بالعمل دون كلل من أجل التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها بطريقة متوازنة ومتكاملة بأبعادها الثلاثة، من خلال وسائل تشمل اتخاذ خطوات ملموسة ودعوة جميع البلدان إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات والتدابير الاستثنائية؛ وتعزيز التعاون الدولي والتعاون المتعدد الأطراف لدعم البلدان النامية غير الساحلية في هذا المسعى والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب.

3 - ونسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فيها الاحترام التام للقانون الدولي. وترتكز الخطة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان[2]، وإعلان الأمم المتحدة

(1) القرار 1/70.

(2) القرار 217 ألف (د-3).

للألفية[3] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005[4]. وتهتدي الخطة بصكوك أخرى من قبيل إعلان الحق في التنمية[5]. ونسلِّم بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان، وعلى فعالية سيادة القانون والحوكمة الرشيدة في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة.

4 - ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بتعزيز جهودنا من أجل التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[6]، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[7] واتفاق باريس[8]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[9]، ولا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

5 - ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[10]، بما في ذلك مبادئ منها مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو المنصوص عليه في المبدأ 7 من الإعلان.

6 - ونلاحظ أنه قد أُحرز تقدم متفاوت في تنفيذ المجالات الستة ذات الأولوية لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[11]. وقد أثرت العواقب المجتمعة لجائحة كوفيد-19 والتوترات الجغرافية السياسية والنزاعات، وتغير المناخ، على ما أُحرز من تقدم. ونلاحظ بقلق أن العوامل المتمثلة في النقص الحاد في التمويل، ولا سيما في مجال البنية التحتية، ومحدودية البيانات، والقيود المتصلة بالقدرات التقنية، أدت هي أيضاً إلى تقويض التقدم. وإضافة إلى ذلك، فإن الظروف الاقتصادية العالمية المعاكسة التي اتسمت بضعف النمو، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الضغط على الطاقة والتمويل والأغذية، وتعطل سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف التجارة، لا تزال تؤثر على جهود الإنعاش التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية. وفضلا عن ذلك، فقد تضررت البلدان النامية غير الساحلية ضرراً كبيراً من الكوارث التي تفاقم الكثير منها بسبب تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والكوارث، مثل التصحر والجفاف المتكرر وذوبان الأنهار الجليدية والفيضانات وما ينجم عن تفجّر البحيرات الجليدية من فيضانات.

7 - وندرك التقدم المحدود الذي أُحرز خلال فترة تنفيذ برنامج عمل فيينا. وقد أسهمت جهود كبيرة في تحقيق نتائج ذات مغزى، بما في ذلك في تيسير التجارة، وتعزيز التكامل الإقليمي، وانضمام البلدان النامية

---

(3) القرار 2/55.

(4) القرار 1/60.

(5) القرار 128/41، المرفق.

(6) القرار 313/69، المرفق.

(7) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(8) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(9) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(10) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(11) القرار 137/69، المرفق الثاني.

غير السـاحلية وبلدان المرور العابر النامية إلى الاتفاقيات الدولية لتعزيز النقل العابر والتجارة، واسـتكمال الوصلات المفقودة وتحسين نوعية البنية التحتية بغية زيادة الترابط.

8 - غير أننا نلاحظ بقلق أن التقدم المحرز لم يرق إلى تحقيق الأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل فيينا. وكان النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية متواضعاً وغير كافٍ للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، لا سيما وسط النساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، فضلاً عن العاملين في القطاعات غير الرسمية.

9 - ويساورنا القلق من أن التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية نحو تحقيق التحول الهيكلي كان محدودا للغاية. ونلاحظ بقلق أيضاً أن الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية لا يزال يتسم بانخفاض مستوى التنويع، حيث تتركز الصادرات في عدد محدود من المنتجات، التي تميل إلى أن تكون ذات قيمة مضافة منخفضة وأن تكون عرضة بقدر كبير للصدمات والمخاطر الخارجية الحالية والمحتملة في المستقبل. ولا تزال البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والنقل المائي والجوي، والموانئ النهرية والموانئ البحرية التي تربط بينها، غير ممولة على نحو كافٍ وغير متطورة، مع فقدان وصلات ضخمة، وعدم كفاية الصيانة.

10 - ونلاحظ بقلق أن حصة البلدان النامية غير الساحلية من الصادرات السلعية العالمية لا تزال هامشية، حيث لم تبلغ سوى 1,1 في المائة من إجمالي الحصة العالمية في عام 2022. وكان هناك تزايد في اهتمام البلدان النامية غير الساحلية بالتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي. وارتفع عدد اتفاقات التجارة الإقليمية التي انضم إليها كل بلد من البلدان النامية غير الساحلية، في المتوسط، من 3,3 في عام 2014 إلى 4,3 في عام 2023.

11 - ونعرب عن قلقنا من أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة لصالح التجارة للبلدان النامية غير الساحلية، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتركزت إلى حد كبير في الموارد الطبيعية. وفضلا عن ذلك، هناك عدد كبير من البلدان النامية غير الساحلية التي تعاني من حالة مديونية حرجة أو معرضة لخطر كبير بالوقوع في ذلك.

12 - ونلاحظ أن التكنولوجيا تغير المشهد الاقتصادي العالمي بسرعة. فهي تعيد تشكيل إجراءات العمل، وأساليب الإنتاج والتوزيع، وأنماط الاستهلاك. وتقود الابتكارات الجديدة وتعزز فرص النمو. ويمكنها أيضاً سد الفجوات الرقمية القائمة، بما في ذلك الفجوة الرقمية المتنامية بين الجنسين، وتسريع وتيرة التقدم نحو التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وعلى الرغم من الفرص الاستثنائية، فإن البلدان النامية غير الساحلية غير قادرة على تسخير إمكاناتها بالكامل. ويُعزى ذلك إلى عدد من القيود، بما في ذلك الثغرات في البنى التحتية، والتكلفة العالية نسبياً لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وعدم كفاية الأطر التنظيمية، وارتفاع تكلفة الوصول إلى الكابلات البحرية.

13 - وندرك أنه، خلال فترة التنفيذ، كان هناك تطور كبير في المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف لدعم المرور العابر. كما أُحرز تقدم في التصديق على الاتفاقات القانونية ذات الصلة. وأنشئت أدوات لتحسين المرور العابر، مثل المبادئ التوجيهية الخاصة بالعبور والصادرة عن منظمة الجمارك العالمية، ومذكرات الشحن الإلكترونية، ونظام النقل البري الدولي الإلكتروني. وأُحرز بعض التقدم في بعض الممرات بشأن الهدف المحدد لبرنامج عمل فيينا المتمثل في تقليل وقت السفر على طول الممرات.

14 - ونلاحظ أنه قد أُحرز بعض التقدم في استكمال الوصلات المفقودة وتحسين نوعية البنية التحتية بشكل عام من أجل زيادة الربط في البلدان النامية غير الساحلية، ولكن لا تزال هناك تحديات. وقد شُغّلت عدة شبكات للطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية في تلك البلدان خلال فترة التنفيذ، ولكن هناك حاجة إلى المزيد منها.

15 - وندرك التحديات التي أعاقت التنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا، بما في ذلك استمرار عدم كفاية وسائل التنفيذ وعدم ملاءمتها، والافتقار إلى القدرة على صياغة مشاريع للبنية التحتية قابلة للاستمرار من الناحية المالية، وانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتركيز تدفقات الاستثمار على الموارد الطبيعية، وارتفاع معدلات الديون والأزمات الدولية المتعددة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، التي كان لها تأثير شديد غير متناسب على البلدان النامية غير الساحلية.

16 - ونعيد تأكيد أهمية تعزيز الوصول إلى البحر والسفر منه دون عوائق وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة بجميع وسائل النقل، على أساس حرية المرور العابر، والتدابير الأخرى ذات الصلة، وفقاً لقواعد القانون الدولي المنطبقة؛ ونعيد تأكيد ضرورة خفض تكاليف المعاملات التجارية وتكاليف النقل، وتطوير شبكات البنية التحتية الملائمة في قطاع النقل العابر. وندرك الأهمية المستمرة للتحول الهيكلي وإضافة القيمة والتصنيع والتنويع.

17 - وندرك أن زيادة المشاركة في التجارة الدولية، التي ترتكز على نظام تجاري متعدد الأطراف معزز ومنصف وعادل، أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونسلم بالدور الحاسم لممرات النقل باعتبارها العمود الفقري لشبكات النقل، حيث تربط المداخل الكبرى بالمحاور الرئيسية، في تعزيز ربط البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق وتحقيق نقل عابر متسم بالكفاءة وخفض تكاليف النقل.

18 - ونسلم أيضاً بأهمية الاستثمار في دعم تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم الشامل للجميع والمنصف والجيد والتدريب على المهارات للجميع، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. وندرك أهمية التعليم الجيد في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتنمية القدرات المؤسسية في البلدان النامية غير الساحلية من أجل تسريع وتيرة الحد من الفقر واتخاذ تدابير فعالة للتنمية المستدامة.

19 - ونسلم بأن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج إلى قدر أكبر من المساعدة التقنية ودعم تنمية القدرات في عدة مجالات، منها ما يلي: الانضمام الفعال إلى الاتفاقات الإقليمية ذات الصلة والتصديق عليها وتنفيذها، ووضع مشاريع قابلة للتمويل، وتنفيذ سياسات صناعية فعالة ومحددة الأهداف، وتصنيع الزراعة وتنويع قاعدة إنتاجها وصادراتها، وتشجيع الابتكار وزيادة استخدام التكنولوجيا وتكييفها، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والحد بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز البيئة المؤاتية للاستثمارات.

20 - ونعرب عن قلقنا من استمرار الفجوة بين الجنسين في جميع المجالات، بما في ذلك ما يتعلق بالأصول والمدخلات والخدمات. ونؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيكون له إسهام حاسم في إحراز تقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في البلدان النامية غير الساحلية. ونؤكد الحاجة الملحة إلى الاستثمار في الجهود الرامية إلى دعم تمكين جميع النساء والفتيات وتعزيزها، بأساليب تشمل إزالة جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين.

21 - وندرك كذلك أن الشراكات القوية الثنائية والمتعددة الأطراف والمتعددة أصحاب المصلحة أمر بالغ الأهمية، ونلتزم بالعمل بالتعاون مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لدفع عجلة الابتكار الذي من شأنه أن يحدد الحلول للتحديات الإنمائية الملحة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل، بما في ذلك من خلال شراكات شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة بين القطاعين العام والخاص.

22 - وندرك أن البلدان النامية غير الساحلية، بسبب القيود الهيكلية التي تواجهها، إضافة إلى كونها بلدانا غير ساحلية، تحتاج إلى جهود إضافية، بما في ذلك الاقتراض الإضافي، لتحفيز تنميتها، مما يؤثر على الحيز المالي المتاح لديها ويؤثر بدوره على الحيز السياساتي الذي تحتاج إليه لدعم تنميتها المستدامة. ويخلق هذا الوضع عقبة في تمويل التنمية ويتطلب استجابات وحلولا مصممة خصيصاً لمعالجة خصوصيات هذه البلدان.

23 - ومن هذا المنطلق، يحدد برنامج العمل الحالي التزاماً متجدداً ومعززاً يقع على عاتق البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركاء التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية، والمجتمع الدولي ككل. وهو يستند إلى الأهداف الرئيسية المتمثلة في العمل بشكل أكثر اتساقا على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي لمواطن ضعفها والتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية للإسهام في تعزيز معدل النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع. وسيتحقق ذلك من خلال شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة تستند إلى وسائل تنفيذ طموحة وموسعة ودعم متنوع للبلدان النامية غير الساحلية من خلال إقامة أوسع تحالف ممكن من الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وسنشجع أيضاً اتباع نهج في التنمية المستدامة قائم على الوعي بمخاطر الكوارث على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وسنعجل بإحراز التقدم في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات.

24 - ونشدد على أن برنامج العمل الحالي يستند إلى شراكة عالمية شاملة وموجهة نحو تحقيق النتائج وقابلة للقياس الكمي وتطلعية ومتسقة ومتجددة ومعززة للبلدان النامية غير الساحلية تتماشى تماما مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سِنداي واتفاق باريس، بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وسائر أصحاب المصلحة.

25 - ولذلك نؤكد على أن موضوع المؤتمر، المعنون "الدفع بعجلة التقدم من خلال الشراكات"، يوضح الطريقة الأكثر عملية وموثوقية للبلدان النامية غير الساحلية لتحقيق الأهداف والغايات المحددة في برنامج العمل الحالي.

26 - وندعو البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى تنفيذ الإجراءات ذات الصلة المتفق عليها في برنامج العمل الحالي بمجالاته الخمسة ذات الأولوية على نحو منسق ومتسق وسريع، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وندعو أيضاً المنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وندعو المنظمات الدولية

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى إدماج برنامج العمل في برامج عملها، حسب الاقتضاء، في إطار ولاية كل منها.

27 - ونشـــدد على أن الشـــراكات بين البلدان النامية غير الســـاحلية وبلدان المرور العابر تحقق فوائد متبادلة فيما يتعلق بتحســـين ترابط البنى التحتية لهذه البلدان والترتيبات التقنية والإدارية في نظم النقل والجمارك واللوجستيات التي تعتمدها، وصيانتها بصورة مستمرة. ومن الأمور البالغة الأهمية أيضاً لتحقيق تحول هيكلي ونمو اقتصـــادي وتنمية مســـتدامين، توافر نظم فعالة للنقل العابر، وبذل جهود تعاونية قوية لتطوير البنى التحتية للنقل المتعدد الوسـائط والربط بينها، وتهيئة بيئة قانونية تمكينية وترتيبات مؤسـسـية، وتوافر قيادة وطنية قوية معنية بالترتيبات التعاونية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر.

28 - ونؤكد أن امتلاك زمام الأمور في تحقيق التنمية في البلدان النامية غير الســاحلية وقيادتها وتحمل المسؤولية الرئيسـية عنها مهامّ تقع على عاتق تلك البلدان نفسـها بحسـب ما يتضـح من خلال سـياسـاتها واســتراتيجياتها الاقتصــادية والإنمائية الوطنية. ومع ذلك فإننا نؤكد أن تنمية البلدان النامية غير الســاحلية لا تعتمد على تلك البلدان نفسـها فحسـب بل على الجهود الجماعية والدعم الأسـاسـي والتعاون والمسـاعدة الإنمائية من المجتمع الدولي.

29 - ونؤكد من جديد أن تجديد وتعزيز الشراكات مع الشركاء في التنمية أمر بالغ الأهمية من أجل تنفيذ برنامج العمل الحالي تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسـب. ويُحث المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسـسـات المالية والإنمائية، والمنظمات والوكالات المتعددة الأطراف والبلدان المانحة، على تقديم الدعم المالي والتقني الكافي ســـعيا إلى تحقيق الأهداف المحددة الواردة في هذه الوثيقة. وينبغي أيضـــاً أن يضـــطلع التعاون أو التكامل الإقليمي ودون الإقليمي بدور كبير في التصـــدي بنجاح للمشـــاكل المحددة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية.

30 - ونرحب كذلك بدور التعاون الإنمائي الدولي، ولا سيما التعاون بين الشمال والجنوب، الذي لا يزال حافزاً أساسياً للتنمية المستدامة، ونعيد تأكيد هذا الدور، في مجالات التعاون المتفق عليها بصورة متبادلة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، اللذين يكملان التعاون بين الشمال والجنوب دون أن يحلا محله.

31 - ونلاحظ أهمية الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية على مختلف المستويات باعتبارها عناصر تُسهم في تحقيق الازدهار والاستقرار والسلام على الصعيد الإقليمي على المدى الطويل.

32 - ونسلّم بأن الناس، ولا سيما الفئة السكانية الكبيرة المكونة من الشباب والأشخاص في سن العمل في البلدان النامية غير الساحلية، هم أصول بالغة الأهمية لتنمية تلك البلدان. وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان في البلدان النامية غير الساحلية سيزداد بين عامي 2024 و 2034 بمقدار 135 مليون شخص، ليصل إلى 726 مليون شخص. ويشكل الشباب ثروة هائلة وأساسية تستحق الاستثمار فيها، مما يفتح الباب أمام تأثير مضاعف لا مثيل له.

33 - ونؤكد أن الحكومات تؤدي دوراً هاماً جداً في صـــياغة وتنفيذ الســـياســـات والبرامج التي ســـتدعم مستقبلا مستداما لا يُترك فيه أحد خلف الركب. ويقع على عاتق البرلمانات الوطنية دور كبير تؤديه في سن التشريعات وتخصيص الأموال التي تفيد الجميع من أجل عدم ترك أحد خلف الركب.

34 - وسيكون لبرنامج العمل الحالي خمسة مجالات تركيز رئيسية للعمل على النحو التالي:

المجال ذو الأولوية 1: التحول الهيكلي والعلم والتكنولوجيا والابتكار

المجال ذو الأولوية 2: التجارة وتيسير التجارة والتكامل الإقليمي

المجال ذو الأولوية 3: النقل العابر والنقل وترابط شبكات النقل

المجال ذو الأولوية 4: تعزيز القدرة على التكيف وتقوية القدرة على الصمود والحد من التأثر بتغير المناخ والكوارث

المجال ذو الأولوية 5: وسائل التنفيذ

35 - وللوفاء بالالتزامات في هذه المجالات سيوفّر الدعم من خلال إجراءات إضافية مخصصة للتنفيذ والمتابعة والرصد.

المجال ذو الأولوية 1: التحول الهيكلي والعلم والتكنولوجيا والابتكار

36 - وندرك أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه عوائق هيكلية كبيرة أمام تنميتها المستدامة، بما في ذلك ضعف القدرات الإنتاجية والتوريدية ونقص التقدم في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

37 - ونشعر بالقلق من أن العديد من البلدان النامية غير الساحلية قد حققت تنويعًا اقتصاديًا محدودًا، وظلت تعتمد على عدد قليل من السلع، وما زالت تقع في الأطراف الدنيا من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

38 - ونلاحظ بقلق أن البلدان النامية غير الساحلية كانت من بين أكثر البلدان تضررًا من الأزمات العالمية المتعددة والمترابطة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 وآثارها المستمرة، وتغير المناخ، والتوترات الجيوسياسية والنزاعات في أجزاء مختلفة من العالم، والتي عرقلت تقدمها نحو التحول الهيكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

39 - وندرك أن التحول الهيكلي الذي يعطي الأولوية للتنويع الاقتصادي، لا سيما من خلال تعزيز القيمة المضافة والتصنيع، والاستفادة من قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار، أمر بالغ الأهمية لدعم البلدان النامية غير الساحلية للتغلب على التحديات الفريدة التي تواجهها، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والمخاطر الحالية والمحتملة في المستقبل، وتحقيق طموحاتها الإنمائية.

أولا - تنمية القدرات الإنتاجية

40 - ندرك أن العديد من البلدان النامية غير الساحلية لديها قدرات إنتاجية ضعيفة تحد من قدرتها على تعزيز الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا عبر القطاعات، والإنتاج بكفاءة وفعالية، وتنويع اقتصاداتها، وإيجاد فرص عمل منتجة ومستدامة.

41 - ونشدد على أن الإنتاجَ الزراعي المستدام والأمن الغذائي والتغذية وسلامة الغذاء تمثل عناصر أساسية للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده.

42 - وندرك أيضاً أن الزراعة لا تزال ذات أهمية حاسمة لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، حيث تمثل في المتوسط 17 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي وتشغل حوالي 55 في المائة من قوتها

العاملة، ونلاحظ أن القطاع يعاني من انخفاض الإنتاجية والضعف وارتفاع مستوى الطابع غير الرسمي بسبب محدودية الوصول إلى بنية تحتية عالية الجودة وموثوقة ومستدامة ومرنة، وعدم تطور نظم سلاسل الإمداد، ومحدودية القيمة المضافة، وعدم الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة واستخدامها.

43 - ويساورنا القلق أيضاً من أن قطاع الخدمات في البلدان النامية غير الساحلية لا يزال يتركز في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة مع محدودية الخدمات التي تعتمد على كثافة المعرفة.

44 - ونسلم بأهمية زيادة تنمية رأس المال البشري كعامل حاسم في الاستفادة من جميع القدرات الإنتاجية الأخرى. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى مزيد من الدعم لزيادة فرص حصول شعوبها، ولا سيما النساء والشباب، على التعليم والتدريب الجيدين لتحسين إنتاجية العمل وتلبية الاحتياجات المتغيرة من المهارات.

45 - وندرك أن البلدان النامية غير الساحلية بحاجة إلى دعم معزز من شركاء التنمية لمواصلة تطوير قدراتها الإنتاجية، بأساليب تشمل تقديم الدعم للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وإنتاجية العمل وقدرات ريادة المشاريع، والتخصص في القطاعات والمؤسسات والمزارع، وتراكم رأس المال والموارد.

46 - ونسلّم أيضاً بأهمية الاقتصاد الإبداعي في تنفيذ خطة عام 2030 لجميع البلدان، بما يشمل البلدان النامية غير الساحلية، وبضرورة دعم الإجراءات المتخذة وطنياً ودولياً لضمان الاعتراف بالقيمة الحقيقية للاقتصاد الإبداعي.

47 - وإذ نسلم بأن اتباع نهج الاقتصاد الدائري كمسار لتحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتشجيع نهج مثل الاقتصاد الدائري ودورة الحياة وغيرها من النهج، فضلاً عن مبادرات القضاء على الهدر، يمكن أن تسهم في معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي وأثر شح المياه والتلوث وأثر ذلك على صحة الإنسان، مما يسهم في إنجاز الأهداف ذات الصلة في إطار خطة عام 2030 والأهداف البيئية الأخرى المتفق عليها دولياً.

الغايات:

- زيادة إنتاجية العمل وفرص العمل اللائق في جميع القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك التصنيع والخدمات والزراعة، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب، بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2034.
- مضاعفة ناتج قطاعات الخدمات في البلدان النامية غير الساحلية بحلول عام 2034، لا سيما السياحة والقطاعات ذات الإنتاجية العالية والكثيفة المعرفة، بهدف زيادة مساهمتها في اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية.
- إنشاء مراكز بحوث زراعية إقليمية لدعم جهود البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز قطاعات الزراعة المستدامة على أن تُموّل حصرياً من خلال المساهمات الطوعية.
- ضمان زيادة فرص الحصول على التعليم والتدريب وتنمية المهارات القائمة على الشمول والإنصاف والجودة، بما في ذلك تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع التركيز بشكل خاص على سد الفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين.

- تعزيز الدعم التكنولوجي والمالي المستهدف وبناء القدرات للبلدان النامية غير الساحلية بغية تيسير التحول الرقمي السلس من أجل التنمية المستدامة.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

48 - نلتزم بتعزيز ودعم صياغة استراتيجيات وطنية تهدف إلى تحقيق التحول الهيكلي والعمالة اللائقة والتنويع وإضافة القيمة والكفاءة والقدرة التنافسية في قطاعات التصنيع والزراعة والخدمات، وندعو إلى تعزيز الدعم المالي والتقني من جميع أصحاب المصلحة.

49 - وندعو إلى زيادة الاستثمارات العامة والخاصة، بسبل منها التعاون الدولي، في التعليم والتدريب، لجني المكاسب الديموغرافية، وسد الفجوات التكنولوجية، وتعزيز القدرات والمهارات البشرية، ودفع عجلة التحول الهيكلي.

50 - ونلتزم باتخاذ التدابير اللازمة لمواءمة برامج تنمية المهارات والتدريب على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسنستخدم منصات التواصل الإقليمية والعالمية لتعزيز التعاون في هذا الصدد بين الحكومات والأعمال التجارية والمؤسسات التعليمية وغيرها.

51 - ونلتزم بتعزيز الدعم المقدّم إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة الاستثمار في البنية التحتية الريفية والبحث والتطوير في المناطق الريفية، وتسريع اعتماد الممارسات الزراعية الحديثة المستدامة، واستخدام المدخلات بفعالية أكبر، وتيسير الوصول إلى آليات الائتمان والتأمين بشكل أفضل.

52 - وندعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاجيتها والأمن الغذائي فيها على نحو مستدام.

53 - ونلتزم بتحسين الوصول إلى البحوث الزراعية والممارسات الابتكارية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من خلال النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة والتكنولوجيات المستدامة.

54 - ونلتزم باستكشاف إنشاء مراكز بحوث زراعية إقليمية للبلدان النامية غير الساحلية بهدف معالجة العوائق الهيكلية، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وتشجيع القيمة المضافة، ودعم بناء القدرات، وتيسير الممارسات الزراعية المحسّنة. ونطلب إلى الأمين العام استكشاف جدوى محاور الربط هذه وفعاليتها وطرائق إدارتها وإلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها الثمانين.

55 - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية على تهيئة بيئات سياسات مؤاتية للتنويع الصناعي والقيمة المضافة، بأساليب تشمل بناء القدرات المؤسسية والبشرية ودعم تطوير المعرفة. ونحن ندعم تحسين عملية جمع بيانات ذات نوعية جيدة ومناسبة من حيث التوقيت وموثوق بها، بما في ذلك البيانات المصنفة، لفهم مستويات الإنتاجية واتجاهاتها على نحو أفضل وتحسين توجيه السياسات لدفع التحولات الإنتاجية.

56 - ونشجع الحلول الابتكارية وريادة الأعمال واستخدام التكنولوجيات والممارسات الحديثة والمستدامة والفعالة من حيث التكلفة، مع التركيز على قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات، بما في ذلك السياحة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والقطاع المالي.

57 - ونشجع على تعزيز إدراج وتعميم الاقتصاد الإبداعي في السياسات الاقتصادية السائدة، وكذلك في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية والدولية، وسنقوم بتقييم ودراسة واستكشاف الفرص المتاحة في الاقتصاد

الإبداعي ومن خلاله للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، في تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، فضلا عن معالجة مخاطر تلك التكنولوجيات وتحدياتها.

58 - وندعو البلدان النامية غير الساحلية إلى إدماج نُهج الاقتصاد الدائري في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والإقليمية، مع مراعاة الظروف والقدرات الوطنية، وتعزيز الاقتصاد الدائري كمساهمة في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

59 - وندعو البلدان النامية غير الساحلية تنفيذ ممارسات زراعية قائمة على العلم والأدلة والبيانات وتزيد من القدرة على الصمود والإنتاجية المستدامة، والمساعدة على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وأحوال الطقس الشديدة، والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث؛ وتحسين الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية بجميع أشكاله.

60 - ونلتزم بتعزيز زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق والوصول الكامل والمتساوي إلى الخدمات والمنتجات المالية للبلدان النامية غير الساحلية من أجل خلق نمو مستدام وفرص عمل لائقة، بما في ذلك النساء والشباب من خلال الإدماج المفيد لتلك البلدان في سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية والعالمية.

61 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال تيسير الاستثمارات المسؤولة والمستدامة والإسهام فيها لتحقيق تكامل أعمق في سلاسل القيمة والتصنيع للمواد الحيوية من أجل تلبية احتياجاتها وقدرتها التنافسية ولكي تغدو حلقات هامة في سلاسل الإنتاج والتوزيع.

62 - ونلتزم بتعزيز التعاون في جميع مراحل سلسلة القيمة للمعادن، بما في ذلك المعادن الحرجة، والنهج المبتكرة في صناعة التعدين وإضافة القيمة المحلية للمواد الخام بغية تسريع التنمية المستدامة والشاملة، بما في ذلك ما يتماشى مع الهدفين 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة في سياق القضاء على الفقر.

63 - ونلتزم بتصميم وتقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية لتصميم وتنفيذ برامج في مجال اعتماد تكنولوجيات نظيفة وبناء قدراتها على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ والكوارث.

ثانيا - تنمية القطاع الخاص

64 - ندرك أن وجود قطاع خاص ديناميكي ومسؤول بيئياً واجتماعياً يمكن أن يسهم بشكل لا يمكن إنكاره في تحقيق التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف، ونؤكد في هذا الصدد أهمية وضع ما يلزم من سياسات وأطر تنظيمية وتعزيز البيئات التمكينية.

65 - ونشير إلى أن نسبة كبيرة من المؤسسات في البلدان النامية غير الساحلية هي مؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم، لها احتياجات وتحديات محددة.

66 - ونلاحظ أن القيود الهيكلية، مثل ارتفاع تكاليف التشغيل والتجارة، ومحدودية الوصول إلى التمويل، ونقص المهارات، وعدم كفاية الأطر التنظيمية، ومحدودية القدرات المؤسسية، وعدم كفاية البنية التحتية، تعيق ريادة الأعمال الديناميكية ونمو القطاع الخاص في هذه البلدان.

67 - وندرك أن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج إلى زيادة الدعم لتنمية القطاع الخاص وأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار يمكن أن تساعد الشركات الناشئة والمؤسسات على تعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، والارتقاء في سلم سلاسل القيمة في الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات، وزيادة إمكاناتها التجارية.

الغايات:

- تعزيز النظم الإيكولوجية للأعمال التجارية المؤاتية لتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية.
- توسيع وتنويع قاعدة ريادة الأعمال في البلدان النامية غير الساحلية وتنويعها لتشمل النساء والشباب بشكل أفضل وتسريع تنميتهم الشاملة للجميع، بأساليب تشمل الدعم التقني الموجه.
- تزويد البلدان النامية غير الساحلية بالدعم المالي والتقني، حسب الاقتضاء، لتطوير وإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية ومراكز الابتكار أو غيرها من المبادرات المبتكرة لتعزيز الإنتاجية الاقتصادية.
- توفير الدعم التقني اللازم وتطوير القدرات اللازمة للتفاوض بشأن عقود الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية غير الساحلية.
- توسيع نطاق الدعم لصياغة السياسات والتعاون الضريبي الدولي في البلدان النامية غير الساحلية.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

68 - نلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية في وضع سياسات ريادة الأعمال والأطر المؤسسية واستراتيجيات التصدير ومناخات الأعمال الوطنية المثلى، لتيسير نمو الشركات الناشئة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء. ونلتزم أيضاً بدعم البلدان النامية غير الساحلية في وضع تدابير السياسة العامة لتطوير بنى تحتية رقمية مستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز الشمول المالي وتمكين القطاع الخاص من الاستفادة الكاملة من الفرص التي تخلقها التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بطريقة منصفة، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

69 - ونلتزم بدعم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أو مجمعات صناعية أو حاضنات تكنولوجية أو مراكز للابتكار أو غيرها من المبادرات المبتكرة في البلدان النامية غير الساحلية من خلال حشد الدعم من أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك صياغة السياسات والاستثمارات المستهدفة وتطوير البنية التحتية والنظم الإيكولوجية المؤاتية للأعمال التجارية من أجل نمو هذه المبادرات واستدامتها.

70 - ونلتزم أيضاً بدعم البلدان النامية غير الساحلية في وضع أطر تنظيمية ومبادئ توجيهية، بما في ذلك أحكام بشأن المحتوى المحلي والعمالة ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة من أجل تحسين مسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات ومساءلتها.

71 - ونلتزم بتعزيز تطوير حقوق الملكية الفكرية التي تكافئ الابتكار.

72 - ونلتزم بتطوير سلاسل قيمة شاملة وتنافسية من خلال زيادة تعزيز الصلات الخلفية والأمامية والتنويع الاقتصادي والاستفادة من العائد الديموغرافي، بهدف إيجاد فرص عمالة كاملة ووظائف لائقة في البلدان النامية غير الساحلية.

73 - ونلتزم بتعزيز الروابط بين قطاعات السياحة والزراعة والقطاعات الإبداعية أو الثقافية. وسنعمل أيضاً على تعزيز التعاون والشراكة بين الشركات الناشئة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

الحجم والمؤسسات الكبرى لتعزيز سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية، وتقوية قدرات التوريد المحلية، وإتاحة المزيد من الفرص للشركات الناشئة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

74 - ونلتزم بدعم نهج متعدد أصحاب المصلحة لتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك وضع تدابير لتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث.

75 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال تعزيز وتبسيط حماية التسعير التحويلي، وتحسين ممارسات المعاهدات الضريبية.

76 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ إجراءات سياساتية موجّهة لتقييد تحويل الأرباح بهدف الحد من خسائر الإيرادات الضريبية.

77 - وسندعم البلدان النامية غير الساحلية، بناء على طلبها، في إعداد المشاريع والتفاوض بشأن العقود، واستعراض العقود القائمة في الصناعات الاستخراجية، ولا سيما ما يتعلق منها بالمعادن الحرجة.

78 - ونشجع أيضاً البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز جمع البيانات، بما في ذلك البيانات المصنفة، من أجل بلورة رؤى أكثر تبصرا بشأن الارتقاء بريادة الأعمال المستدامة، ورصد وتقييم التقدم المحرز.

ثالثا - العلم والتكنولوجيا والابتكار

79 - نلاحظ أن طفرة الرقمنة و "الثورة الصناعية الرابعة" قد جلبت تركيزًا متجددًا على الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والرقمية والقدرة على تطويرها واستخدامها، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والتشغيل الآلي والبيانات الضخمة، باعتبارها محركات رئيسية للتصنيع والتحول الهيكلي والتنمية المستدامة.

80 - ونلاحظ بقلق أن فوائد التكنولوجيات الرقمية لم تنتشر بالتساوي في البلدان النامية غير الساحلية وداخلها، والتي لا تزال تكافح من أجل الاستفادة من قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار بسبب الفجوات الصارخة في مجالات البنية التحتية واللوائح والسياسات وقدرات الإنفاذ والمؤسسات المعنية به والمهارات الرقمية.

81 - ويساورنا القلق من أن نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في البلدان النامية غير الساحلية لم تبلغ سوى 32,3 في المائة في عام 2021، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 66 في المائة، وأن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم الكبير لتحقيق الربط الشامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية.

82 - ويساورنا القلق أيضاً من أن استخدام الإنترنت وسط النساء يقل بنسبة 9 في المائة عنه وسط الرجال في البلدان النامية غير الساحلية حتى عام 2023.

83 - ويساورنا القلق كذلك من أن حصة الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية كانت راكدة عند 0,2 في المائة، أي أقل بشكل ملحوظ من المتوسط العالمي البالغ 1,8 في المائة، وأن طلبات براءات الاختراع التي يقدمها سنويا سكان البلدان النامية غير الساحلية انخفضت بشكل ملحوظ، من 764 2 إلى 929، بين عامي 2014 و 2021.

84 - ونلاحظ أن جائحة كوفيد-19 قد سرّعت بعض الاتجاهات، مثل تزايد أهمية الحوكمة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، مما يؤكد الحاجة الملحة لدى البلدان النامية غير الساحلية إلى الارتقاء بتطبيق العلوم والتكنولوجيا والابتكار والحلول الرقمية على مستوى السياسات والمستوى التشغيلي.

85 - وندرك الجهود المبذولة للمزيد من الاستثمارات في المنظومة الرقمية في البلدان النامية غير الساحلية لتمكينها من الاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية.

86 - ونسلم بتشجيع نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمَّنة والموثوقة في الميدان العسكري لتسريع وتيرة التقدم نحو التحقيق الكامل لخطة عام 2030، ومواصلة سد الفجوات في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها. ونشدد على ضرورة أن يعزز معيار نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمَّنة والموثوقة التحولَ الرقمي والانتفاع المنصف بفوائد تلك النظم، لا أن يعوقهما، وذلك لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - والتصدي للتحديات العالمية المشتركة الأخرى، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، ونقر كذلك بأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُسهم في تحقيق التطلعات الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان النامية غير الساحلية.

الغايات:

- زيادة الاستثمار بشكل كبير من جميع المصادر في البحث والتطوير، وفي بناء بنية تحتية رقمية يسهل الوصول إليها وموثوقة وميسورة التكلفة، بما في ذلك التعلم الإلكتروني والحوكمة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية في البلدان النامية غير الساحلية.
- التشجيع على تطوير نظم إيكولوجية فعالة ومتوازنة ومفتوحة وشاملة للجميع وتمكينية للبحث والابتكار والإبداع.
- إنشاء منصات رقمية إقليمية للتعلم والتدريب وبناء القدرات على مستوى الأقران.
- دعم البلدان النامية غير الساحلية في الوصول إلى التكنولوجيات وفي إجراء تقييمات للاحتياجات التكنولوجية، بما في ذلك استخدام الآليات والمرافق القائمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- تعزيز أو إنشاء مراكز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لا سيما في مجالي البحث والتطوير من أجل التشجيع على الابتكارات وأعمال البحث والتصميم والتطوير المحلية، بما في ذلك في مجال التكنولوجيات الناشئة، وتعزيز الدراية والكفاءة الرقميتين، بما في ذلك في التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات التشغيل الآلي، لتسخير الفرص وتحسين استخدام التكنولوجيا الجديدة والناشئة.
- زيادة الإجراءات الرامية إلى سد الفجوات في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

87 - سنتخذ إجراءات لتعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار وتذليل العقبات الهيكلية الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة،

بسبل منها توسيع نطاق استخدام العلوم المفتوحة، والتكنولوجيا المفتوحة المصدر الميسورة التكلفة، والبحث والتطوير، بما في ذلك من خلال توطيد الشراكات.

88 - ونلتزم بتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد الرقمي، بسبل منها تعزيز الاتصال على مستوى بنيتها التحتية الرقمية، وبناء قدراتها، وإتاحة استفادتها من الابتكارات التكنولوجية من خلال شراكات أقوى، وتحسين الدراية والمهارات الرقمية.

89 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية للاستفادة من قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لزيادة القيمة المضافة والإنتاجية في قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات، بهدف تحقيق نمو منصف وشامل ومستدام.

90 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية في تطوير صناديق وطنية للبحث والابتكار لدعم مشاريع البحث والتطوير المشتركة بين الأعمال التجارية الخاصة والكيانات العامة. ونلتزم أيضاً بدعم البلدان النامية غير الساحلية في إنشاء مراكز بحوث وطنية وتعزيز قدرات مراكز البحوث الوطنية ومراكز المعرفة القائمة لديها.

91 - ونسلم بضرورة اعتماد استراتيجيات للعلم والتكنولوجيا والابتكار للبلدان النامية غير الساحلية تكون عناصر لا غنى عنها في الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتساعد على تعزيز تبادل المعارف والتعاون، وزيادة الاستثمار في تدريس العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والنهوض بالتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي، بما في ذلك على نحو يراعي المنظور الجنساني.

92 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال استكشاف أوجه التكامل مع المنصات الرقمية المفتوحة القائمة وتطوير أدوات ذات تركيز إقليمي للتعلم والتدريب وبناء القدرات على مستوى الأقران.

93 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية في تطوير أطر الحوكمة الرقمية مثل الحوكمة الإلكترونية والبنى التحتية العامة الرقمية والقدرات التنظيمية العامة لتعزيز الاستراتيجيات الرقمية الشاملة التي تستخدم وتعزز نهج المصادر المفتوحة، وبناء القدرة على الصمود، وسد الفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتعزيز النمو الاقتصادي المنصف والشامل والمستدام، وخلق فرص عمل في القطاع الرقمي.

94 - ونلتزم بتعزيز التعاون الأقاليمي والدولي من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتسخير فوائد العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التحول الهيكلي، بأساليب تشمل آلية تيسير التكنولوجيا ولجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة ومن خلال تعزيز الاستثمارات المالية من جميع المصادر.

95 - وندرك التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية ونلتزم بدعمها في الوصول إلى التكنولوجيات ونؤكد ضرورة دعمها في إجراء تقييمات للاحتياجات التكنولوجية؛ وبناء قدراتها العلمية والتكنولوجية؛ وتعزيز تبادل المعارف والربط الشبكي؛ وتعزيز ريادة الأعمال وتبادل التكنولوجيا والابتكار؛ وتيسير وضع السياسات وتنفيذها؛ وتعزيز قيام نظام إيكولوجي المبتكر. ونؤكد أيضاً ضرورة إعطاء الأولوية لدعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال الآليات والمرافق القائمة، بما في ذلك مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، حسب الاقتضاء.

96 - وندعو الشركاء في التنمية إلى دعم الارتقاء التكنولوجي وإدخال تحسينات على منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية غير الساحلية، وتعزيز نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة

متبادلة، بما في ذلك من خلال بناء قدرات تكنولوجية محلية كافية لاعتماد واستيعاب التكنولوجيات الجديدة والتطلعية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي والبيانات الضخمة والتعلم الآلي والشبكات.

97 - وندعو الشركاء في التنمية، وكذلك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، إلى اتخاذ إجراءات للمساعدة في سد الفجوات في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من الفجوات الرقمية في البلدان النامية غير الساحلية.

98 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية في تطوير وتعزيز الاستراتيجيات الرقمية الوطنية، والتوصيلية الرقمية المجدية، وتنمية المهارات، والأطر التنظيمية الوطنية، والبيئة الإقليمية والعالمية المؤاتية.

رابعا - التصنيع

99 - ندرك أن التصنيع هو محرك حاسم للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والقيمة المضافة في البلدان النامية غير الساحلية، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على الزراعة والاقتصادات الريفية وعلى تعزيز الطلب على السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. وندرك أيضاً مساهمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية للبلدان النامية غير الساحلية، فضلاً عن كونها مصدرًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي ولإضافة القيمة. ونلاحظ بقلق أن معظم البلدان النامية غير الساحلية لم تتمكن من التصنيع والاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية بشكل كافٍ. ونلاحظ أيضاً أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية ظلت راكدة عند نسبة تتراوح بين 12 و 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الصناعات المتوسطة والعالية التقنية لم تمثل في المتوسط سوى 14,5 في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في البلدان النامية غير الساحلية خلال فترة تنفيذ برنامج عمل فيينا.

100 - وندرك أن ركود الأداء الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية يُبرز الحاجة الملحة للتدخلات الاستراتيجية من أجل تعزيز التنمية الصناعية في هذه البلدان. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى سياسات صناعية خاصة بكل بلد لضمان أن تسير تنميتها الصناعية جنباً إلى جنب مع التنمية الريفية والزراعية، والنمو في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات.

الغايات:

- مضاعفة مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية بحلول عام 2034.
- مضاعفة حصة الصناعات التحويلية المتوسطة والعالية التقنية من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في البلدان النامية غير الساحلية بحلول عام 2034.
- تقديم دعم كافٍ للبلدان النامية غير الساحلية لاعتماد سياسات صناعية استباقية ومنصفة وشاملة للجميع ومستدامة، دعماً لأولوياتها الوطنية.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

101 - نشجع البلدان النامية غير الساحلية على اعتماد أطر استباقية للسياسات الصناعية، مع مراعاة الطابع المتغير للإنتاج وأوجه الترابط القطاعي، وتعزيز القدرات الإنتاجية والتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة،

مع التركيز بشكل خاص على التصنيع الريفي، وإضفاء الطابع الرسمي التدريجي على القطاعات غير الرسمية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التعاون في مجالي التنمية الصناعية وريادة الأعمال.

102 - ونحث الشركاء في التنمية على دعم البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز الاتساق الاستراتيجي بين سياسات التجارة والاستثمار وأهداف السياسات الصناعية.

103 - ونحث الشركاء في التنمية على تقديم مساعدة مالية وتقنية معززة ودعم لتنمية القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل برامج ومشاريع التنمية الصناعية الموجّهة والاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية لتعزيز القيمة المضافة وتنويع قاعدة الإنتاج والتصدير والابتكار وزيادة استخدام التكنولوجيا وتكييفها.

المجال ذو الأولوية 2: التجارة وتيسير التجارة والتكامل الإقليمي

أولا - التجارة الدولية

104 - ندرك أن التجارة الدولية توفر فرصاً استثنائية لتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن البلدان النامية غير الساحلية غير قادرة على تسخير إمكاناتها في التجارة الدولية بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى البحر، والبعد عن الأسواق العالمية، وارتفاع تكاليف ومخاطر النقل العابر. وقد قيدت هذه العوامل بشدة قدرة البلدان النامية غير الساحلية على الاستفادة من مكاسب التجارة لتعزيز تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

105 - وندرك أن التجارة الدولية ذات أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، حيث تمثل حصة من ناتجها المحلي الإجمالي أعلى من المتوسط العالمي. ولذلك فإننا نسعى إلى اغتنام الإمكانات التحويلية للتجارة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال زيادة مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية بشكل كبير.

106 - ويساورنا القلق من أن حصة البلدان النامية غير الساحلية من الصادرات السلعية العالمية لم تبلغ سوى 1,1 في المائة من التجارة العالمية في عام 2022، على الرغم من أن البلدان النامية غير الساحلية تمثل 7 في المائة من سكان العالم.

107 - ويساورنا القلق من أن هيكل صادرات العديد من البلدان النامية غير الساحلية يتسم بعدد محدود من المنتجات، التي غالبًا ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة وتتأثر كثيراً بالصدمات والمخاطر الخارجية، مع ملاحظة أن السلع الأولية شكلت 83 في المائة من صادرات البلدان النامية غير الساحلية في عام 2022.

108 - وندرك أن التجارة في الخدمات والتجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية تنطوي على إمكانات كبيرة للتغلب على القيود الجغرافية للتجارة في البلدان النامية غير الساحلية. ونشعر، من ثم، بالقلق من أن حصة البلدان النامية غير الساحلية من الصادرات العالمية للخدمات لم تبلغ سوى 0,7 في المائة في عام 2022، في حين أن حصتها من الخدمات التي يمكن تقديمها رقمياً لم تبلغ سوى 0,3 في المائة في عام 2022.

109 - وندرك أن الدعم المستمر من المجتمع الدولي أمرٌ بالغ الأهمية لمساعدة جهود البلدان النامية غير الساحلية في استخراج مواردها الوفيرة من المعادن الهامة وإضافة قيمة إليها وتصديرها.

110 - ونعترف بالحاجة إلى بناء القدرات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك في مجالات صياغة السياسات التجارية ومهارات التفاوض التجاري.

111 - ونشدد على أهمية بالترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف لصالح البلدان النامية غير الساحلية، يكون مبنيا على القواعد ويتسم بعدم التمييز والانفتاح والعدل والشمول والإنصاف والشفافية، وتقوم منظمة التجارة العالمية بالدور المحوري فيه، فضلا عن تحرير التجارة بصورة ذات مغزى.

112 - ونلاحظ أن 26 من أصل 32 بلداً نامياً غير ساحلي أعضاء في منظمة التجارة العالمية. وفي الوقت الراهن، توجد ستة من البلدان النامية غير الساحلية في مراحل مختلفة من عملية الانضمام.

113 - ونعترف بأهمية الجلسات المخصصة للنقل العابر في لجنة تيسير التجارة. ونرحب بأن المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية أوعز إلى لجنة التجارة والتنمية بعقد جلسات مركزة لتقييم التحديات المتعلقة بالتجارة التي حُدِّدت من أجل إدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري المتعدد الأطراف على نحو أكمل.

114 - وندرك أن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج إلى المساعدة من الشركاء في التنمية بهدف زيادة الارتقاء بقدراتها القانونية والتقنية على الامتثال للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة، بما في ذلك ما يتعلق بالسلع العابرة.

الغايات:

- دعم البلدان النامية غير الساحلية لزيادة مشاركتها في التجارة العالمية بشكل كبير بهدف مضاعفة صادراتها السلعية العالمية على الأقل بحلول عام 2034.
- دعم البلدان النامية غير الساحلية لتنويع التجارة بقدر كبير من خلال زيادة القيمة المضافة والمكونات المصنعة لصادراتها وتوسيع صادراتها من الخدمات والتجارة الإلكترونية.
- دعم البلدان النامية غير الساحلية لزيادة صادراتها من الخدمات بشكل كبير بهدف مضاعفة صادراتها من التجارة في الخدمات على الأقل بحلول عام 2034.
- معالجة الحواجز غير الجمركية، وتقليص الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة، أي التي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، أو إزالة هذه الحواجز.
- توخي الشفافية في اتخاذ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية على البضائع العابرة وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية.
- تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات على النحو المناسب للبلدان النامية غير الساحلية لكي تستكمل عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وتفي بالتزاماتها وتندمج في النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- الإحاطة علماً بطموح البلدان النامية غير الساحلية في وضع برنامج عمل في إطار منظمة التجارة العالمية.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

115 - نلتزم بدعم تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والتدابير التجارية الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من خلال الاستثمارات في القطاعات غير التقليدية وتعزيز الجهود الرامية إلى زيادة تقديم المساعدة الإنمائية والمعونة لصالح التجارة، بهدف تحقيق زيادة كبيرة في القيمة المضافة لصادرات البلدان النامية غير الساحلية وتنويعها.

116 - ونلتزم بتعزيز السياسات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية ومساعدة الشركات الوطنية، ولا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك من خلال دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للنساء، على المشاركة بشكل أفضل في التجارة الدولية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال تعزيز المؤسسات التي تدعم التجارة، وتعزيز فرص الحصول على الائتمان والقدرة التنافسية التجارية، وإقامة حيز للحوار بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التثقيف والتدريب وبناء القدرات على الصعيدين التقني والمهني، وإنشاء روابط بين الأسواق عن طريق منابر التواصل بين المؤسسات.

117 - وندعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية المعتمدة على السلع الأساسية لمعالجة العوامل التي تُحدث عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل التنويع ونشجعها على الاستفادة من السلع الأولية.

118 - وندعو الشركاء في التنمية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال بناء القدرات، لتكون قادرة على الامتثال للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والمعايير التقنية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، من خلال مرفق المعايير وتنمية التجارة.

119 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة في الخدمات والتجارة التي تيسرها الخدمات.

120 - ونشجع الشركاء في التنمية وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة على العمل مع البلدان النامية غير الساحلية لزيادة تيسير التجارة في الخدمات في تلك القطاعات التي تهم البلدان النامية غير الساحلية.

121 - ونلتزم بدعم الظروف المؤاتية لتنمية التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية في البلدان النامية غير الساحلية من خلال التصدي للتحديات الأساسية المتمثلة في عدم كفاية البنى التحتية الرقمية والأطر القانونية والتنظيمية غير المتطورة والمهارات الرقمية المحدودة، وذلك من خلال النظر في الاحتياجات والتحديات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية في المفاوضات التجارية الدولية ذات الصلة وتحسين قدرتها على المشاركة بفعالية في المفاوضات في هذه المجالات.

122 - ونلتزم بالنمو القائم على التصدير في البلدان النامية بوسائل منها إتاحة فرص الوصول التجاري للبلدان النامية بشروط تفضيلية، ومنح معاملة خاصة وتفاضلية موجهة تلبّي الاحتياجات الإنمائية لفرادى البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، وإزالة الحواجز التجارية التي لا تتسق مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

123 - وسنعالج الحواجز غير الجمركية، وتقليص الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة، أي التي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، أو إزالة هذه الحواجز.

124 - ونحث الشركاء في التنمية على تعزيز المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية لدعم انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، والمشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية، والحوارات المنظمة وحل النزاعات، والاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

125 - ونؤكد اهتمام البلدان النامية غير الساحلية بوضع برنامج عمل بشأن احتياجاتها الخاصة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية ونتطلع إلى نتائج الجلسات المركزة للجنة التجارة والتنمية.

126 - ونشجع جميع البلدان على النظر في الاحتياجات المحددة والتحديات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية في جميع المفاوضات التجارية الدولية.

127 - ونحث جميع المنظمات ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية ومركز التجارة الدولية، على تقديم دعم محدد يتناسب مع اختصاصاتها النسبية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، بما في ذلك ترويج الصادرات، والمعارض التجارية، وتيسير التجارة، والتجارة الإلكترونية، وتصميم وتنفيذ سياسات تجارية شاملة مع إيلاء اعتبار خاص لمصالح النساء والشباب والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

128 - وندعو الدول لكفالة الأداء العادي للأسواق المفتوحة، وترابط سلاسل الإمداد العالمية والسفر عبر الحدود للأغراض الضرورية، ولتعزيز استدامة سلاسل الإمداد وقدرتها على الصمود، من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على مواجهة الصدمات والأخطار والكوارث والأوبئة وحالات الطوارئ الحالية والمحتملة في المستقبل.

129 - ونشجع على وضع وتنفيذ السياسات التجارية الشاملة للجميع التي يمكن أن تسهم في النهوض بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، مما يحدث تأثيرا إيجابيا على صعيد النمو الاقتصادي ويساعد في الحدّ من الفقر.

ثانيا - تيسير التجارة

130 - ندرك أن تيسير التجارة له دور مهم في خفض تكاليف التجارة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، مع الإشارة إلى أن تكاليف التجارة في البلدان النامية غير الساحلية تقدر بنسبة 30 في المائة أعلى منها في البلدان النامية الساحلية، ويُعزى ذلك جزئياً إلى الحواجز والأعباء التي تفرضها التجارة عبر عدد أكبر من الحدود.

131 - ونشعر بالقلق من أن جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى إغلاق الحدود وفرض تدابير حدودية صارمة، فضلاً عن التوترات والنزاعات الجيوسياسية الحالية، تُظهر هشاشة سلاسل الإمداد الدولية والتحديات التي تواجه ضمان وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق العالمية ومنها دون قيود وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة في أوقات الأزمات.

132 - ونسعى، من ثم، جاهدين للاستفادة من تيسير التجارة من أجل الوصول المعزز والقابل للتنبؤ والمرن إلى الأسواق الدولية، ليس من أجل القدرة التنافسية للبلدان النامية غير الساحلية فحسب، بل أيضاً لضمان الوصول إلى السلع الأساسية اللازمة لتحقيق نتائج اجتماعية-اقتصادية منصفة.

133 - ونؤكد على الأهمية الخاصة لحرية المرور العابر للبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لقواعد القانون الدولي المعمول بها، كشرط أساسي لربطها بسلاسل الإمداد العالمية والإقليمية.

134 - وندرك أن ممرات النقل أداة فعالة لتخفيف الاختناقات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية من خلال تعزيز التعاون على طول طرق النقل العابر التي تتسم أيضاً بالقدرة على التكيف مع المناخ، وتطوير مرافق مثل المراكز الحدودية الذكية ذات المنفذ الواحد بما في ذلك من خلال وضع إجراءات ومعايير ونظم للنقل العابر تكون مترابطة وقابلة للتشغيل البيني، وتصميم وتمويل البنى التحتية للنقل المتعدد الوسائط والبنى التحتية اللوجستية المترابطة استراتيجياً.

135 - ونلاحظ أن معدل تنفيذ البلدان النامية غير الساحلية للاتفاق المتعلق بتيسير التجارة لم يكن يتجاوز 61,8 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في حين أن المعدل الحالي لتنفيذ الاتفاق يبلغ 81,1 في المائة لجميع البلدان النامية.

136 - وندرك الحاجة إلى مواصلة دعم البلدان النامية غير الساحلية في بناء القدرات في مجالات نقل السلع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك السلع العابرة.

137 - ونرحب بالقرار الصادر عن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية والقاضي بأن تعقد لجنة تيسير التجارة جلسة مخصصة لقضايا المرور العابر كل عام إلى حين الانتهاء من الاستعراض المقبل لاتفاق تيسير التجارة وندعو إلى تعزيز هذه الجلسات واستمرارها.

الغايات:

- تشجيع تبسيط وترشيد الوثائق وإجراءات عبور الحدود بهدف الحد بشكل كبير من التأخير في الموانئ والحدود والتكاليف.
- تقديم مساهمات ملموسة للتغلب على العبء الذي يشكله عدم وجود سواحل للتجارة الدولية من خلال تحسين مرافق النقل العابر وكفاءتها بهدف تقليل الوقت المستغرق وتكلفة تخليص البضائع فيما بين بلدان العبور وعبرها.
- دعم المشاركة الفعالة للبلدان النامية غير الساحلية في منظمات وضع المعايير المعنية بتيسير التجارة.
- تعزيز التعجيل بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة في جميع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.
- تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في مجال تيسير التجارة وفقاً لاتفاق تيسير التجارة.
- زيادة كبيرة في معدل تنفيذ التدابير الواردة في إطار الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

138 - نلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتحسين تيسير تجارتها، بما في ذلك من خلال مواءمة وتبسيط وتوحيد قواعد العبور ومتطلبات الوثائق وعمليات عبور الحدود والإجراءات الجمركية لديها، بما يتماشى مع المعايير الدولية القائمة وأفضل الممارسات في مجال الجمارك والمرور العابر وسلامة وأمن سلاسل النقل، بما في ذلك من خلال المنافذ الوحيدة ورقمنة الجمارك.

139 - ونعيد تأكيد التزامنا بالوصول إلى البحر والسفر منه دون عوائق وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة بجميع وسائل النقل، على أساس حرية المرور العابر، والتدابير الأخرى ذات الصلة، وفقاً لقواعد القانون الدولي المنطبقة.

140 - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على تطوير وتعزيز ممرات النقل، بما في ذلك من خلال تبسيط الإجراءات الحدودية، وتنفيذ الأطر القانونية وسياسات قواعد النقل العابر، والتنسيق بشأن مواءمة البنى التحتية للنقل مع طرق الممرات، وتحسين جمع البيانات وتبادل أفضل الممارسات بين الممرات، حسب الاقتضاء.

141 - ونشجّع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها على تعزيز تعاونها في جمع البيانات من أجل رصد صعوبات التجارة والمرور العابر عبر الحدود وتذليل هذه الصعوبات بفعالية.

142 - ونشجع على تبادل أفضل الممارسات مع البلدان النامية غير الساحلية في إدارة الجمارك وإدارة الحدود والممرات وفي تنفيذ سياسات تيسير التجارة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك من خلال التعاون الوثيق مع القطاع الخاص.

143 - وسندعم رقمنة إجراءات التجارة والجمارك لإقامة الترابط وضمان التبادل السريع والآمن للبيانات والمعلومات المتعلقة بالبضائع ووسائل النقل، استناداً إلى المعايير والأدوات الدولية، مع ضمان حماية البيانات، وندعو إلى أن تكون هذه الأنظمة مترابطة وقابلة للتشغيل البيني بحيث تغطي عملية النقل العابر بأكملها.

144 - ونشجع على تطوير نظم متعددة الأقطار لضمان المرور الجمركي وندرك أن مثل هذه النظم تتطلب تعاوناً والتزاماً وثيقين بين البلدان المشاركة.

145 - وسنسعى جاهدين إلى تقديم الدعم في مجال بناء القدرات للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لمساعدتها في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، بما يتسق مع الاتفاق.

146 - ونلتزم بتعزيز الدعم المقدم لبناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في مجال التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتيسير التجارة والنقل وتنفيذها بفعالية.

ثالثا - التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

147 - ندرك أن الربط الشامل والمنصف والميسور التكلفة للبلدان النامية غير الساحلية له بُعد إقليمي حتمي، حيث يتدفق جزء كبير من تجارتها بالضرورة من شركائها الإقليميين وسلاسل القيمة الإقليمية وعبرهم.

148 - ونلاحظ أن التكلفة التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية للوصول إلى الأسواق لا تتحدد فقط في ضوء الظروف المتمثلة في موقع تلك البلدان الجغرافي وسياساتها وبنيتها التحتية وإجراءاتها الإدارية، بل تتحدد أيضاً في ضوء ظروف البلدان المجاورة وبلدان العبور.

149 - ونسعى، من ثم، إلى تسخير التكامل الإقليمي كأحد الأدوات الرئيسية لزيادة مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية.

150 - وندرك الإمكانيات الكبيرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط في تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية، ونكرر تأكيد التزامنا بتعزيز التعاون الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية.

151 - ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في التفاوض على الاتفاقات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية وتنفيذها منذ برنامج عمل فيينا، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والشراكة الاقتصادية الإقليمية والشاملة، فضلاً عن مبادرات من قبيل السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي والاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وندرك أن المبادرات من هذا القبيل تعد وسائل لدمج البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

152 - ونشدد على الحاجة إلى التكامل الإقليمي ليشمل التعاون فيما بين البلدان بشأن طائفة أوسع من المجالات بحيث لا تقتصر على التجارة وتيسير التجارة، وليشمل الاستثمار، والبحث والتطوير، والسياسات الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي الشامل للجميع والمنصف والميسور التكلفة.

الغايات:

- زيادة التجارة الإقليمية ودون الإقليمية بهدف الاستفادة من التكامل الإقليمي كأداة لمعالجة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وإطلاق الإمكانات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية.
- تحقيق زيادة كبيرة في حصة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة البينية.
- وضع أحكام بشأن تجارة المرور العابر ضمن اتفاقات التجارة الإقليمية.
- دعم تبادل أفضل الممارسات والمعارف بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية بمشاركة البلدان النامية غير الساحلية، بهدف تعميق عمليات التكامل الإقليمي وتسريع اندماج البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

153 - نلتزم بدعم تعزيز ترتيبات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي وتعميقها، وتنفيذها بفعالية، بما في ذلك من خلال مشاريع مشتركة بشأن شبكات النقل والاتصالات والشبكات الرقمية وشبكات الطاقة، ومواءمة السياسات الإقليمية وتبادل أفضل الممارسات، ودعم مواءمة المساعدة الإنمائية، ولا سيما المعونة الإقليمية من أجل التجارة.

154 - وسندعم تعميق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، في مجالات التجارة والنقل وتيسير النقل والمرور العابر، من خلال تعزيز الترابط بين البنى التحتية وتيسير حركة البضائع عبر الحدود.

155 - وندعو إلى معالجة محددة لقضايا النقل التجاري العابر والترابط ضمن الأطر التجارية الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في تلك الترتيبات.

156 - وندعو إلى تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، بما في ذلك حث المجتمع الدولي على مواءمة خططه ومبادراته التجارية التفضيلية لتشجيع التراكم الإقليمي.

157 - وسنعمل على زيادة تعزيز المساعدة التقنية والمالية وبناء القدرات للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر لدعم البلدان النامية غير الساحلية في النهوض بجهود التكامل الإقليمي، بما في ذلك مساعدتها على صياغة وتنفيذ مشاريع إقليمية قابلة للتمويل لتطوير البنية التحتية بالتعاون مع بلدان المرور العابر والشركاء.

158 - ونشجع على تعزيز التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في استخلاص الدروس واللحاق بركب التكنولوجيا، وزيادة الموارد والتبادل المنهجي للمعرفة والخبرات من أجل تطوير البنية التحتية الإقليمية والتكامل.

المجال ذو الأولوية 3: النقل العابر والنقل وترابط شبكات النقل

أولا - النقل العابر وترابط شبكات النقل

159 - ندرك أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات خاصة مرتبطة بافتقارها إلى منفذ بري مباشر إلى البحر وعزلتها عن الأسواق العالمية، وأن تحديات الترابط التي تواجهها تتفاقم بسبب عدم كفاية البنية التحتية للنقل إضافة الوصلات المفقودة وسوء الخدمات اللوجستية والاعتماد على جيرانها من بلدان العبور ومتطلبات العبور والحدود المُعقّدة.

160 - ونشدد على أهمية إعلان عقد الأمم المتحدة للنقل المستدام لفترة السنوات العشر التي تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2026، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، ونتطلع إلى خطة تنفيذية للعقد.

161 - ونشعر بالقلق من أنه على الرغم من التحسينات التي طرأت على البنى التحتية للنقل، لا تزال البنى التحتية المادية غير الملائمة تشكل عقبة رئيسية أمام نظم النقل العابر القابلة للاستمرار والتنبؤ بها في البلدان النامية غير الساحلية، حيث لا تزال البنى التحتية للنقل غير متصلة إلى حد كبير بالشبكات الإقليمية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والتجارة والسفر لكل من السلع والخدمات.

162 - ونلاحظ أن شبكات الطرق البرية هي وسيلة نقل مهمة لكل من الشحن والركاب من البلدان النامية غير الساحلية وإليها، ولذلك نشعر بالقلق لأن شبكات الطرق في البلدان النامية غير الساحلية تقل عن المتوسط العالمي لكثافة الطرق المعبدة بنحو 000 200 كيلومتر.

163 - وندرك أن النقل بالسكك الحديدية يوفر مزايا أقصر وأسرع وأكثر موثوقية من النقل البري، ومع ذلك تقوضه الوصلات المفقودة والخطوط القديمة وعدم كفاية الصيانة، وأنه ثمة حاجة إلى بناء ما يقدر بـ 000 46 كيلومتر من السكك الحديدية للبلدان النامية غير الساحلية للوصول إلى المتوسط العالمي في كثافة السكك الحديدية.

164 - ونعرب عن قلقنا من أنه، خلال فترة تنفيذ برنامج عمل فيينا، تم الإبلاغ عن أربعة بلدان نامية أفريقية غير ساحلية نامية ليس لديها سكك حديدية وأن شبكة السكك الحديدية الأفريقية، التي يقع معظمها في شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي، لديها أكثر من 362 26 كيلومترا من الوصلات المفقودة. وفي هذا

الصـدد، نأسـف كذلك لأن نقص البنية التحتية وارتفاع تكلفة الخدمات اللوجسـتية يشـكلان عائقا رئيسـيا أمام النمو الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية وأمام تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الكامل.

165 - وندرك إمكانات النقل الجوي في تفادي العوائق الكامنة في النقل السـطحي في البلدان النامية غير السـاحلية، وخاصـة بالنسـبة للسـياحة، التي تعد أحد القطاعات الرئيسـية للنمو الاقتصـادي في البلدان النامية غير الساحلية، ونشعر، من ثم، بالقلق من أن الربط بالنقل الجوي لديها لا يرقى إلى المتوسط العالمي بسبب نقص الاستثمار والتوسع المحدود في خدمات النقل الجوي بأسعار معقولة.

166 - ونشعر بالقلق إزاء استمرار بعض التحديات في تطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بالمجاري المائية، وخاصـة فيما يتعلق بالبنية التحتية للموانئ واللوائح الوطنية، ونلاحظ الحاجة إلى التنسـيق بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

167 - ونشـدد على ضـرورة اعتبار ممرات النقل العابر ممرات للتنمية الاقتصـادية ووسـيلة هامة لتسـريع حركة البضـائع والأشخاص عبر الحدود الدولية من خلال ربط نقاط نقل البضـائع الرئيسية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور، وكذلك سائر البلدان في المنطقة.

168 - وندرك أن ممرات النقل العابر تربط بين البنى التحتية المادية، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية والموانئ والمطارات والمراكز الحدودية، والبنى التحتية غير المادية مثل الأطر المؤسـسـية والقانونية والتنظيمية والمعايير والخدمات التشـغيلية واللوجسـتية واسـتخدام التكنولوجيا، لتحسين الترابط للبلدان النامية غير السـاحلية. ونلاحظ بقلق أن بعض البلدان النامية غير السـاحلية النامية لديها ممرات عبور تفتقر إلى مؤسـسـات راسـخة لإدارة الممرات والأطر القانونية اللازمة لمعالجة الترتيبات المؤسـسـية وتنفيذ إجراءات منسقة ومبسطة.

169 - ونـدرك أهميـة ممرات النقل والنقل العـابر في تعزيز الترابط بين المـدن والأريـاف وداخـل البلـدان وفيما بينها من أجل حفز النمو الاقتصـــادي على الصـــعيدين المحلي والإقليمي، وتعزيز الترابط بين المدن والشعوب والموارد وتيسير التجارة داخل الأقاليم وفيما بينها.

170 - ونشـير إلى أن الموانئ الجافة يمكن أن تحسـن الأداء اللوجسـتي للبلدان النامية غير السـاحلية من خلال زيادة كفاءة النقل والخدمات اللوجســتية وتمكين تغيير وســائل النقل من الطرق إلى الســكك الحديدية أو الطرق المائية الداخلية.

171 - ونسـلم بشـواغل البلدان النامية غير السـاحلية إزاء عدم إحراز تقدم يذكر في تنفيذ الجزء العاشـر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[12] بشأن حق الدول غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور العابر، والمادة الخامســة من الاتفاق العام بشــأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994 والمادة 11 من الفرع الأول من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشــأن تيســير التجارة المتعلق بحرية المرور العابر، التي تعترف بحق الدول غير الساحلية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور العابر.

(12) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1833, No. 31363.

الغايات:

- تحقيق الوصـول إلى البحر والسـفر منه دون عوائق وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة بجميع وسـائل النقل، على أسـاس حرية المرور العابر، وفقاً لقواعد القانون الدولي المنطبقة، ولا سـيما الجزء العاشـر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمادة 11 من الفرع الأول من اتفاق تيسير التجارة.
- تطوير بنى تحتية مرنة ومســـتدامة وآمنة وذكية للنقل العابر بغية تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة 9-1-2 و 9-أ و 3-9.
- إنشـاء فريق خبراء رفيع المسـتوى بهدف تحديد السـبل والوسـائل الكفيلة بضـمان الوصـول السـلس للبلدان النامية غير الساحلية إلى البحر والسفر منه.
- توسـيع البنية التحتية المأمونة والميسـورة التكلفة والمتيسـرة والمسـتدامة للنقل والربط الوطني وعبر الحدود وتطويرها وصـيانتها وتمكين الوصـول إليها بدرجة كبيرة، بما ذلك من خلال النظم المتعددة الوسـائط وسـد الروابط المفقودة في البنى الأسـاسـية الإقليمية، مع تعزيز القدرات المؤسـسـية لإدارة خدمات النقل.
- تطوير بنى تحتية موحدة للنقل عبر الحدود ووضـع متطلبات موحدة للنقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور.
- استكشاف إنشاء مرفق لتمويل الاستثمار في البنى التحتية للبلدان النامية غير الساحلية.
- السـعي إلى إنشـاء وتعزيز نظام النقل الجوي في البلدان النامية غير السـاحلية بغرض تطوير نظم نقل عابر فعالة، وتعزيز القدرة التنافسية، وتقوية التعاون الإقليمي، وتوسيع نطاق التجارة الدولية.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

172 - سـنسـعى جاهدين إلى مسـاعدة البلدان النامية غير السـاحلية على إنشـاء أو صـيانة نظم نقل آمنة وميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها ومستدامة، وذلك على سبيل المثال في مجالات النقل بالسكك الحديدية والنقل البري والنقل الجوي والموانئ الجافة والممرات المائية وخطوط الأنابيب وخطوط الطاقة العابرة للحدود، وذلك من أجل خفض تكاليف النقل وتيسير التجارة والربط بالأسواق الإقليمية والدولية وتعزيز القدرة التنافسية.

173 - ونحث البلدان النامية غير السـاحلية على وضـع وتنفيذ سـياسـات وطنية ومحلية شـاملة لتطوير وصـيانة بنى تحتية للنقل تكون آمنة وميسورة التكلفة وميسور الوصـول إليها ومستدامة، تشمل جميع وسائل النقل التي تراعي احتياجات النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

174 - ونشـجع البلدان النامية غير السـاحلية وبلدان المرور العابر النامية على السـعي إلى إبرام اتفاقات ثنائية متعلقة بالترابط بما يتماشـــى مع الصـــكوك القانونية الإقليمية والدولية، بما في ذلك ما يتعلق بتطوير الممرات وإدارتها.

175 - وندعو البلدان النامية غير السـاحلية وبلدان المرور العابر النامية إلى تعزيز التعاون من أجل تنفيذ أفضـــل الممارســـات في تطوير البنية التحتية للنقل العابر، بما في ذلك اعتماد معايير دولية لتطوير البنية التحتية للنقل العابر ومواءمة المقاييس لتسهيل النقل العابر وتعزيز الترابط.

176 - ونلتزم بتعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتطوير الممرات على طول طرق النقل السريع، وتحديث وصيانة الممرات القائمة، بما في ذلك عن طريق سد الوصلات المفقودة، وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة إنتاجية هذه الممرات وتحسين السلامة وتيسير تبادل المعلومات بين البلدان الأعضاء في الممرات.

177 - ونطلب إلى الأمين العام أن ينشئ، في غضون ستة أشهر من اعتماد الجمعية العامة لبرنامج العمل الحالي، فريق خبراء رفيع المستوى يضم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وخبراء مستقلين، لدراسة تطبيق القوانين والاتفاقات الدولية القائمة، وتحديد المعوقات، وتقديم توصيات بشأن حرية المرور العابر للبلدان النامية غير الساحلية وفقاً لقواعد القانون الدولي المنطبقة. ونطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يحيل تقرير الفريق، مشفوعا بتوصياته، إلى الدول الأعضاء خلال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للنظر فيه.

178 - ونلتزم باستكشاف جدوى إنشاء مرفق مخصص لتمويل الاستثمار في البنى التحتية، استنادا إلى تسهيلات التمويل المتاحة في هذا المجال، ونطلب إلى الأمين العام أن يتوسع في دراسة جدوى ذلك وطرائقه الممكنة وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين لتنظر فيه.

179 - ونحث مصارف التنمية الإقليمية ومجموعة البنك الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة على تقديم دعم مالي وتقني إضافي للبلدان النامية غير الساحلية لتسهيل نمو الصناعات التكميلية والأعمال التجارية الصغيرة حول الممرات.

180 - وندعو كذلك المجتمع الدولي إلى دعم التدابير الرامية إلى تحسين ترابط شبكات النقل الجوي في البلدان النامية غير الساحلية بما في ذلك تعزيز التجارة وصناعة السياحة وإيجاد فرص العمل.

181 - ونطلب من منظمة الطيران المدني الدولي أن تستفيد من برامجها الحالية للدعم التقني وبناء القدرات وكذلك المساعدة المالية، حسب الاقتضاء، لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تلبية احتياجاتها المحددة في مجال الطيران.

182 - ونلتزم بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تطوير وصيانة شبكات السكك الحديدية، وخاصة تلك البلدان النامية غير الساحلية التي لا تمتلك أي بنى تحتية للسكك الحديدية.

183 - ونلتزم بدعم تطوير وتعزيز الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لإنشاء ممرات النقل وإدارتها وصيانتها، بما في ذلك الخدمات اللوجستية المنسقة والسلسة وكذلك توحيد معايير تحميل المركبات وتصميم الأرصفة واللافتات واللوائح بين أعضاء الممرات.

184 - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية على تطوير آليات مستدامة لدرّ الإيرادات والحفاظ عليها، بما في ذلك اعتماد أنظمة تحصيل رسوم المرور لجمع الإيرادات لصيانة البنية التحتية والخدمات على طول الممرات.

185 - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية وشركاءها في التنمية على تعزيز زيادة مشاركة القطاع الخاص لتعزيز آفاق إنشاء بنية تحتية للنقل العابر أكثر كفاءة وجودة ومرونة وموثوقية واستدامة في مجال النقل العابر.

186 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز قدرتها على تمويل بنيتها التحتية، بما في ذلك من خلال مصارف التنمية ومؤسسات التمويل الإنمائي وأدوات وآليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المختلط.

187 - ونلتزم أيضاً بتعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على تطوير مشاريع النقل العابر ومشاريع النقل القابلة للتمويل، والتي تكون مجدية ماليا وملائمة للبيئة ومقبولة لدى المجتمعات المحلية، وذلك باستخدام التكامل الإقليمي والنهج الرامية إلى اجتذاب التمويل وتعزيز جدوى المشاريع والآليات المتعددة الأطراف القائمة، من بين أمور أخرى.

188 - ونلتزم بتعزيز نقل المعارف بشأن تمويل البنى التحتية، وإعداد المشاريع ودعم تنفيذها، في شكل منصات إقليمية، وحوارات مفتوحة مع المنظمات ذات الصلة بالمشاريع وسائر أصحاب المصلحة حول كيفية تطوير مشاريع البنى التحتية المقبولة مصرفيا والوصول إلى آليات تمويل مبتكرة.

189 - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على تطوير شبكات النقل المتعدد الوسائط من أجل تخفيف التحديات اللوجستية وتقليل اعتمادها المفرط على الطرق.

190 - ونلاحظ أن خطوط الأنابيب العابرة للبلدان والعابرة للحدود يمكن أن تكون وسيلة فعالة من حيث الطاقة واقتصادية لنقل الطاقة، بما في ذلك الهيدروكربونات وأشكال الطاقة المستدامة لمسافات طويلة. ونلتزم بمواصلة التعاون الدولي في تعزيز الترابط المستقر الذي يمكن التعويل عليه في مجال الطاقة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي للنهوض بالتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ ونشجع أيضاً الجهود الرامية إلى إقامة بنية تحتية طاقية آمنة وقادرة على الصمود عبر الحدود وإلى تحقيق الترابط في مجال الطاقة.

191 - ونلتزم بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على إنشاء موانئ جافة من أجل تعزيز ترابطها، الأمر الذي سيحفز أيضاً تدفقات السلع والخدمات ويساعد على خفض تكاليف النقل والوقت الإجمالي للنقل العابر، ويزيد من تحفيز نموها الاقتصادي.

ثانيا - الربط الرقمي

192 - نعترف بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض العالي السرعة، تعزز التنمية الاقتصادية وندرك أن التغلب على الفجوات الرقمية، سواء بين البلدان وداخلها بما في ذلك الفجوات الرقمية بين الريف والحضر، وبين الشباب وكبار السن، وبين الجنسين، سيساعد أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية غير الساحلية على الاستفادة من الفرص الاقتصادية في عالم يتزايد فيه استخدام الإنترنت.

193 - ويساورنا القلق من أن اعتماد البلدان النامية غير الساحلية على الوصلات البرية عبر البلدان المجاورة والبلدان الساحلية للوصول إلى الكابلات البحرية والحزمة الدولية للإنترنت يرفع التكلفة ويقلل من جودة وصولها إلى الإنترنت.

194 - ونؤكد من جديد أن تحسين التفاوض العادل والمنافسة العادلة يمكن أن يساعدا على مواجهة التحديات التي تعيق وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى الكابلات البحرية وارتفاع تكاليف الإنترنت الخاصة بها.

195 - ونلاحظ أنه لا توجد عموما لوائح تنظيمية إقليمية منسقة تضع ترتيبات عادلة للربط البيني وإنهائه بين البلدان، مما يؤدي إلى مفاوضات ثنائية بين المشغلين في بلدان العبور والمشغلين في البلدان النامية غير الساحلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف بقدر كبير.

الغايات:

- تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في البلدان النامية غير الساحلية.
- تحقيق الوصول الشامل إلى الإنترنت بحلول عام 2030 من خلال توسيع نطاق الوصول إلى كل من الكابلات البحرية والمصادر الأخرى المتاحة، بما في ذلك الاتصال بالإنترنت عبر الأقمار الصناعية.
- زيادة الاستثمارات بقدر كبير من جميع المصادر في المجال الرقمي، فضلا عن بناء القدرات البشرية والمؤسسية بهدف تحسين البنى التحتية الرقمية للمرور العابر والنقل في إطار بيئة مؤاتية دولية.
- توسيع نطاق الترابط والتحول الرقمي في البلدان النامية غير الساحلية مع التركيز على المجتمعات التي يصعب الاتصال بها على سبيل المثال لا الحصر، بما في ذلك من خلال مبادرة التحالف الرقمي "Partner2Connect".

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

196 - نشجع البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز وتنفيذ سياسات سياسة وطنية متعلقة بالاتصالات العريضة النطاق بهدف تحسين الوصول إلى كابلات الألياف الضوئية الدولية ذات القدرات العالية والشبكات الأساسية ذات النطاق الترددي العريض لتيسير الحصول على خدمات ميسورة التكلفة وعالية الجودة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية مع تحقيق الأهداف الشاملة المتمثلة في الوصول الشامل والميسور التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

197 - ونلتزم بتطوير وتوسيع نطاق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات اللازمة، بما في ذلك النطاق العريض عالي السرعة، والبنية التحتية الرقمية، فضلاً عن بناء القدرات لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والميسورة التكلفة، بما في ذلك من خلال استخدام برامج مثل Partner2Connect.

198 - ونلتزم بتعزيز المواءمة التنظيمية وتنفيذ وتنسيق الاتفاقيات الإقليمية لوضع ترتيبات عادلة للربط البيني وإنهائه بين البلدان وتنفيذ نظم توصيلية موحدة.

199 - ونحث الشركاء الإنمائيين على دعم البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في جهودها الرامية إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى الإنترنت، والاستفادة من جميع الوسائل المتاحة والفعالة من حيث التكلفة، بما في ذلك من خلال الكابلات البحرية والاتصال بالإنترنت عبر السواتل.

200 - ونلتزم بتعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية في مجال التخفيف من حدة التهديدات لبناها التحتية الوطنية الحيوية وضمان تعزيز حمايتها، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي زيادة قدرتها على الصمود وجعلها أكثر أمنا، بما في ذلك للنساء والأطفال، بحيث يمكنها خدمة الأولويات الوطنية وتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاجتماعية الاقتصادية. ونشدد على أن حقوق الإنسان التي يتمتع بها الناس خارج الإنترنت يجب أن تكون محمية أيضاً على الإنترنت.

201 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية لزيادة الاستثمارات في البنى التحتية الرقمية وتوسيع قدرات مراكز البيانات لديها، بما في ذلك من خلال التكنولوجيات المبتكرة والناشئة، مثل تكنولوجيا السواتل، فضلاً عن النهج المبتكرة مثل الشبكات المجتمعية لضمان التوصيلية المجدية.

ثالثا - الطاقة

202 - ندرك أن البنية التحتية لطاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة، بما في ذلك البنى التحتية العابرة للحدود وكذلك البنى التحتية للنقل العابر للطاقة والربط بها، أمر حيوي لتحقيق التحول الهيكلي وبناء القدرات الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية، ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية نحو زيادة فرص الحصول على طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة في السنوات الأخيرة.

203 - وندرك أن عمليات التحول إلى توفير الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة للجميع ينبغي أن يكون عادلا ومنصفا وآمنا وشاملا للجميع.

204 - ونسلم بالدور الذي يمكن أن يؤديه الغاز الطبيعي في دعم التحول نحو نظم الطاقة المنخفضة الانبعاثات وندعو الحكومات إلى تعزيز أمن الطاقة والتعاون في هذا المجال، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات والمعارف من أجل تأمين العرض والطلب المتعلقين بالغاز، في السياق الأعم للتحول نحو نظم الطاقة المنخفضة الانبعاثات.

205 - ونلاحظ أنه على الرغم من إحراز تقدم في السنوات الأخيرة نحو الحصول على طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة في السنوات الأخيرة، لا يزال 215 مليون شخص في البلدان النامية غير الساحلية يعيشون من دون طاقة موثوقة، أي ما يعادل نحو 40 في المائة من السكان. وقد شهدت حصة مصادر الطاقة المتجددة الحديثة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في البلدان النامية غير الساحلية تقدما بطيئا وبلغت 12 في المائة في عام 2021.

206 - ويساورنا القلق كذلك إزاء الفجوة الكبيرة في الحصول على الكهرباء بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في البلدان النامية غير الساحلية، حيث ستصل نسبة 88 في المائة من المناطق الحضرية و 46 في المائة من المناطق الريفية إلى الكهرباء في عام 2020.

الغايات:

- توسيع البنى التحتي وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل توفير خدمات الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة للجميع، بحلول عام 2030.
- تعزيز تطوير التكنولوجيا ونقلها، بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، إلى البلدان النامية غير الساحلية لتسريع عمليات الانتقال العادل والشامل للجميع والمنصف والآمن في مجال الطاقة بما يتماشى مع الظروف الوطنية.
- التسليم بأن أنواع الوقود الانتقالية يمكن أن تؤدي دوراً في تيسير الانتقال الطاقي بموازاة ضمان أمن الطاقة.
- تحقيق حصول الجميع على خدمات الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والحديثة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية بحلول عام 2030.

- تطوير نظم طاقة مجمعة إقليمية ووضع معايير واضحة وقابلة للقياس لمواءمة تخطيط الكهرباء وتشغيل نظم الطاقة المجمعة في البلدان النامية غير الساحلية.
- توسيع نطاق التمويل والدعم الموجه للطاقة النظيفة والمتجددة وتعزيز القدرات في مجالات إنتاج الطاقة والتجارة بها وتوزيعها في البلدان النامية غير الساحلية.
- تحقيق وصول الجميع إلى الطهي النظيف بحلول عام 2030، بما يتماشى مع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

207 - نهيب بالبلدان النامية غير الساحلية أن تُعضِّد وتكيِّف سياساتها الوطنية في مجال الطاقة بغية تشجيع الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة، بهدف الارتقاء إلى حد كبير بالقدرات في مجال الإنتاج والتجارة والتوزيع وكفالة حصول الجميع على الطاقة، وتحقيق تحولها الاقتصادي.

208 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية لتعزيز قدراتها على رسم سياسات الطاقة النظيفة والمتجددة وتنفيذها ورصدها وعلى استحداث مشاريع مقبولة مصرفيا للاستفادة من التمويل المخصص لمشاريع الطاقة.

209 - ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية للحفاظ على البنى التحتية القائمة، وتوسيعها وتحديثها، حسب الاقتضاء، من أجل توريد ونقل وتوزيع خدمات ميسورة التكلفة وموثوقة وحديثة للجميع في المناطق الريفية والحضرية.

210 - ونهدف إلى تقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية غير الساحلية نموا لمساعدتها في هدفها المتمثل في مضاعفة نصيب الفرد من توليد الكهرباء في البلدان النامية غير الساحلية بحلول عام 2030 وزيادة حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة زيادة كبيرة.

211 - وندعو البلدان النامية غير الساحلية إلى إعطاء الأولوية لتطوير وتنفيذ مشاريع مبتكرة في مجال الطاقة من خلال الاستفادة من التعاون والتنسيق الثنائيين والإقليميين لتطوير طرق الطاقة الفائقة السرعة ونشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على تعزيز تعاونها في تشجيع تجارة الطاقة عبر الحدود ونقل الطاقة.

212 - ونلتزم بتطوير ترابط شبكات الطاقة في البلدان النامية غير الساحلية من خلال نظم الطاقة المجمعة وترابط شبكات الطاقة عبر الحدود لتعزيز كفاءة الطاقة الكهربائية والوصول إليها، وتشجيع الابتكار وتيسير التمويل، ونشجع في هذا الصدد على مواءمة الإجراءات التشغيلية والتخطيطية والتنظيمية والمالية وتبادل أفضل الممارسات.

213 - ونلتزم بدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز التمويل لتطوير حلول مبتكرة ذات صلة بالسياق المحلي واستجابة لتحديات الطاقة في تلك البلدان دعماً للطاقة النظيفة والمتجددة والقدرات في مجال إنتاج الطاقة والتجارة فيها وتوزيعها، بما يتماشى مع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

214 - ونلتزم بتهيئة بيئات مؤاتية، تشمل أطرا تنظيمية ملائمة وإصلاحات في مجال السياسات، لتيسير استثمارات القطاع الخاص، لا سيما في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة والقدرات في إنتاج الطاقة والتجارة فيها وتوزيعها.

215 - وندعو الشركاء في التنمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى إلى زيادة استثماراتها بشكل كبير لتطوير البنى التحتية في البلدان النامية غير الساحلية، بوسائل من بينها تعزيز نظم الطاقة من خلال الربط بين الشبكات عبر الحدود، حسب الاقتضاء، وإيلاء الاعتبار لدمج حلول الطاقة النظيفة والمتجددة اللامركزية في تخطيط الطاقة، والتسليم بأن الانتقال في مجال الطاقة سيتخذ مسارات متنوعة في أجزاء مختلفة من العالم.

216 - ونلتزم بإعطاء الأولوية للحصول على الطهي النظيف، والتغلب على عوائق البنية التحتية، مثل عدم توافر الكهرباء والوقود النظيف، وعوائق الدخل مثل عدم القدرة على تحمل التكاليف، مع معالجة المساواة بين الجنسين والعوامل السلوكية والثقافية ذات الصلة.

المجال ذو الأولوية 4: تعزيز القدرة على التكيف وتقوية القدرة على الصمود والحد من التأثر بتغير المناخ والكوارث

217 - ندرك أنه على الرغم من أن إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 لا يبلغ سوى 1,9 في المائة من الانبعاثات العالمية، فإن تلك البلدان معرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك التصحر وإزالة الغابات وتدهور الأراضي والجفاف وموجات الحر وحرائق الغابات والفيضانات وذوبان الأنهار الجليدية الجبلية وفيضانات انفجار البحيرات الجليدية والانهيالات الأرضية، ولا تزال تتأثر سلباً بها. ويُصنف ما يقرب من 54 في المائة من أراضي البلدان النامية غير الساحلية على أنها أراضٍ جافة ويقطن 60 في المائة من سكان تلك البلدان في هذه الأراضي الجافة. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من البلدان النامية غير الساحلية هي بلدان جبلية، مما يجعلها أكثر عرضة لتأثير تغير المناخ والتدهور البيئي الذي يتفاقم أيضاً بسبب تغير المناخ. ومع ذلك، فإن البلدان النامية غير الساحلية لديها قدرات مؤسسية وتقنية ومالية محدودة لمواجهة التحديات الناشئة عن الآثار السلبية لتغير المناخ.

218 - ويساورنا القلق من أن تغير المناخ والمخاطر الطبيعية لها تأثير شديد على البلدان النامية غير الساحلية، لا سيما على حياة سكانها وسبل عيشهم واقتصادهم وبناهم التحتية ومستوطناتهم وسائر ما يملكونه من أصول. وغالبًا ما تأتي هذه التأثيرات بشكل متعاقب وتؤدي إلى آثار ثانوية مثل المجاعة وتفشي الأمراض ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم فقدان التنوع البيولوجي. وفي المناطق القاحلة وشبه القاحلة، قد تتفاقم التأثيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية بسبب محدودية توافر المياه.

219 - ونشجّع على إقامة الشراكات لتعزيز فهم مخاطر الكوارث، بما في ذلك آثار تغير المناخ والمخاطر البنيوية على نطاق أوسع ومراعاتها عند صنع القرار في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من خلال التثقيف في مجال الحد من مخاطر الكوارث، والإدارة الشاملة للمخاطر، وبناء القدرات الأكاديمية والعلمية، واستخدام التكنولوجيات الرائدة، ودعم معارف السكان الأصليين وممارساتهم والمعارف والممارسات التقليدية والمحلية.

220 - ونلاحظ بقلق أن الاعتمادات الحالية من التمويل المناخي المرصـــودة للتكيف لا تزال غير كافية لمواجهة تفاقم آثار تغير المناخ في البلدان النامية، ونرحب بالتعهدات التي قدمتها في الآونة الأخيرة الكثير من البلدان المتقدمة النمو بزيادة ما تقدمه من تمويل مناخي من أجل دعم التكيف في البلدان النامية استجابة لاحتياجاتها المتزايدة، بما في ذلك المســـاهمات المقدمة إلى صـــندوق التكيف وصـــندوق أقل البلدان نموا والصـندوق الأخضـر للمناخ، التي تمثل تقدما كبيرا مقارنة بالجهود السـابقة، ونشـير إلى أن ميثاق غلاسـكو للمناخ قد حثّ البلدانَ المتقدمة النمو على أن تزيد بحلول عام 2025 تمويلها الجماعي المقدم إلى البلدان الأطراف النامية من أجل التكيف مع المناخ إلى ما لا يقل عن ضـعف مستوياته في عام 2019، في سـياق توفير موارد مالية معزَّزة لتحقيق توازن بين أنشـــطة التخفيف والتكيّف، وأكد أن ثمة حاجة ملحّة إلى تكثيف الإجراءات والدعم، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لتعزيز القدرة على التكيف وزيادة القدرة على الصـمود والحد من الضـعف حيال تغير المناخ وفقاً لأفضـل المعارف العلمية المتاحة، مع مراعاة أولويات واحتياجات البلدان الأطراف النامية، وسـلّم في هذا الصـدد بأهمية الهدف العالمي المتعلق بالتكيف من أجل تنفيذ اتفاق باريس بفعالية.

221 - ونلاحظ اهتمام البلدان النامية غير الساحلية والتزامها بوضع برنامج عمل مخصص للبلدان النامية غير الساحلية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

222 - ونلاحظ الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشـــأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام[13].

223 - ونشـدد على أن البلدان النامية غير السـاحلية هي أيضـاً موطن لمعادن معينة ذات أهمية حيوية لعمليات الانتقال العادلة والمســـتدامة والشـــاملة للجميع والفرصـــة التي تتيحها هذه المعادن لدعم التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي الشامل، والتحول الهيكلي والتصنيع، والحد من الفقر وعدم المساواة، مع التقليل من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية لتنمية المعادن في البلدان النامية غير الساحلية المصدرة للمعادن.

224 - ونعرب عن تقـديرنـا لجميع الأطراف في اتفـاق بـاريس، بمـا في ذلـك جميع البلـدان النـاميـة غير السـاحلية، لإبلاغها عن مسـاهمات محددة وطنياً تظهر تقدماً صـوب تحقيق هدف درجة الحرارة المحدد في اتفاق باريس، إذ قدم معظمها المعلومات اللازمة لتسهيل وضوح المساهمات وشفافيتها وفهمها.

225 - ونشدد على ضـرورة التعجيل بتنفيذ تدابير التخفيف على الصـعيد المحلي، بما في ذلك في البلدان النامية غير الساحلية، بما يتماشى مع اتفاق باريس.

226 - ونشدد أيضـاً على الحاجة الملحة إلى تعزيز النهُج غير السوقية المتكاملة والشمولية والمتوازنة وفقاً للفقرة 8 من المادة 6 من اتفاق باريس، في سـياق جهود التنمية المسـتدامة والقضـاء على الفقر، على نحو منسق وفعال، بسُبل منها التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، حسب الاقتضاء.

227 - ونسلم بأن تعزيز سبل الحصـول على التمويل الدولي للأنشـطة المتعلقة بالمناخ له أهميته في دعم جهود التخفيف والتكيف في البلدان النامية، لا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، ونسلم أيضاً بالجهود المبذولة حاليا في هذا الصدد.

(13) A/CONF.232/2023/4.

أولا - التكيف

228 - نؤكد أنه من الضروري زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية وزيادة فعاليته، لبناء القدرة على الصمود وتعزيز تخطيط للتكيف وتنفيذه للتصدي للآثار المتفاقمة لتغير المناخ، وحماية التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم تحقيق المجالات الأخرى ذات الأولوية في برنامج العمل الجديد.

الغايات:

- دعوة البلدان النامية غير الساحلية التي لم تضع بعد خططاً وسياسات وعمليات تخطيط وطنية للتكيف إلى أن تضطلع بذلك بحلول عام 2025 وأن تحرز تقدماً في تنفيذها بحلول عام 2030.
- تعزيز دعم تنفيذ مشاريع وبرامج التكيّف في البلدان النامية غير الساحلية بما يتماشى مع الهدف العالمي بشأن التكيّف وإطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي، حسب الاقتضاء.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

229 - نلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية في إعداد وتنفيذ استراتيجيات تكيف وطنية لمعالجة أولوياتها، بما في ذلك من خلال صياغة خطط التكيف الوطنية وما يليها من تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع الواردة فيها، بما يتماشى مع الهدف العالمي بشأن التكيف وإطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي، حسب الاقتضاء.

230 - ونعيد تأكيد التزامنا بتوسيع نطاق الدعم المقدم للبلدان النامية غير الساحلية من أجل إعداد وتنفيذ مشاريع التكيف وتطوير البنى التحتية الحيوية القادرة على التكيف مع المناخ مثل النقل والطاقة والمرافق الصحية والتعليمية والمياه والكهرباء وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ثانيا - الحد من مخاطر الكوارث

231 - نلاحظ بقلق أن تغير المناخ يجعل المخاطر الطبيعية أكثر تواتراً وشدة. وتتأثر البلدان النامية غير الساحلية بشكل متزايد بالفيضانات وموجات الحر والعواصف والجفاف والفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية. ويقع عدد من البلدان النامية غير الساحلية في مناطق نشطة زلزالياً، مع ارتفاع مخاطر الزلازل والمخاطر الثانوية، مثل الانهيالات الأرضية، التي تسبب أضراراً واسعة النطاق للبنى التحتية والممتلكات والصحة والصرف الصحي، وخسائر في الأرواح. وتعاني البلدان النامية غير الساحلية من خسائر بشرية واقتصادية مرتفعة بشكل غير متناسب من الكوارث، مما يزيد من تفاقم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 الحديثة العهد وغيرها من الأزمات. وتؤثر الكوارث، من بين عوامل أخرى، على النظم الإيكولوجية والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي.

232 - ونلاحظ بقلق أنه في الفترة بين عامي 2013 و 2022، بلغ متوسط معدلات الوفيات الناجمة عن الكوارث 2,12 حالة وفاة سنويًا لكل 000 100 من السكان في البلدان النامية غير الساحلية المبلغة، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 1,15 لكل 000 100 من السكان. كما مثلت البلدان النامية غير الساحلية 4,14 في المائة من الخسائر الاقتصادية المبلغ عنها عالميا في الفترة بين عامي 2015 و 2022 في حين أنها لا تمثل سوى 1,05 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المبلغة.

وندرك أنه في عام 2022، قد أبلغ 59 في المائة فقط من البلدان النامية غير الساحلية النامية عن وجود نظم إنذار مبكر متعددة المخاطر لديها، وهي من أكثر الطرق فعالية للحد من الوفيات والخسائر الاقتصادية الناجمة عن المخاطر الطبيعية.

233 - ونؤكد من جديد أهمية نظم الإنذار المبكر القوية لتأهب البلدان النامية غير الساحلية للكوارث والحاجة إلى دعم تعزيز نظم الإنذار المبكر وكذلك تعزيز اتخاذ إجراءات مبكرة. ولضمان حماية جميع سكان الأرض من الظواهر الجوية أو المائية أو المناخية الخطرة من خلال نظم الإنذار المبكر المنقذة للحياة، بحسب ما دعت إليه مبادرة الإنذار المبكر للجميع، سيلزم إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية غير الساحلية بسبب افتقارها الملحوظ إلى نظم الإنذار المبكر. ونؤكد أيضاً الحاجة إلى وضع وتعزيز وتنفيذ استراتيجيات ومنصات محلية ووطنية وإقليمية لاتخاذ إجراءات لتحقيق أولويات وأهداف إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

234 - ويساورنا قلق بالغ لأن تغطية نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإمكانية الوصول إليها، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، لا يزالان غير كافيين في جميع البلدان، ونشدد على الحاجة إلى التعجيل بتوسيع نطاق نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في البلدان النامية غير الساحلية، وبخاصة من خلال تعزيز وسائل التنفيذ.

235 - وندرك الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها في البلدان النامية غير الساحلية من أجل حماية الأرواح وسبل العيش وضمان أن تكون أطر التمويل الوطنية المتكاملة شاملة؛ ونشجع على تخصيص المزيد من الموارد لأدوات التأهب المسبق الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك نهُج التمويل الجديدة التي تقدم الحوافز للحدّ من مخاطر الكوارث والحد من مواطن ضعف البلدان النامية غير الساحلية بشكل مستدام في مواجهة الكوارث.

الغايات:

- الحد من مخاطر الكوارث في البلدان النامية غير الساحلية من خلال التنفيذ العاجل والكامل لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، بما في ذلك الدعوة إلى العمل الواردة في الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي[14].
- إدراج الحد من مخاطر الكوارث في صلب سياسات التنمية والاستثمارات من أجل التحول الاقتصادي الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية.
- وضع وتعزيز الاستراتيجيات والمنصات المحلية والوطنية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث لتحقيق أولويات العمل وأهداف إطار سِنداي.
- دعم النظم الشاملة القائمة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والتدابير الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار وتدابير بناء القدرة على الصمود للبلدان النامية غير الساحلية، وتعزيز تلك النظم والتدابير، حسب الاقتضاء.

(14) القرار 289/77، المرفق.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

236 - نلتزم بإدراج الحد من مخاطر الكوارث في صميم السياسات الإنمائية والاستثمارات من أجل التحول الاقتصادي الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية في جميع مجالات برنامج العمل.

237 - ونلتزم بتعزيز نظم الإنذار المبكر لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على التأهب للكوارث، التي يتفاقم الكثير منها بسبب تغير المناخ، وضمان عدم تخلف البلدان النامية غير الساحلية عن الركب ضمن البلدان ذات الأولوية في مبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع.

238 - ونلتزم بإجراء تقييمات متعددة الأبعاد وشاملة للمخاطر، مع التسليم بأن تنفيذ إطار سِنداي يمكن أن يعالج أسباب الهشاشة والقابلية للتضرر، من أجل بناء القدرة على الصمود والحد من الآثار والاحتياجات الإنسانية.

239 - وندعو الشركاء في التنمية إلى دعم توفير وسائل تنفيذ كافية ومستدامة وفي الوقت المناسب من خلال بناء القدرات والمساعدة المالية والتقنية ونقل التكنولوجيا، بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، إلى البلدان النامية غير الساحلية، لتعزيز جمع البيانات المتعلقة بالكوارث وتحليلها ونشرها وتعزيز دور المكاتب الإحصائية ومكاتب التخطيط الوطنية.

240 - وندعو القطاع الخاص وأسواق التأمين إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية لتطوير آليات للتمويل ضد مخاطر الكوارث وحلول تمويلية مبتكرة ومستدامة، تزيد من حجم وكفاءة وفعالية التدفقات المالية نحو الوقاية من المخاطر على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

241 - وندعو صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية الأخرى إلى النظر في آثار تغير المناخ في البلدان النامية غير الساحلية في عملية صنع القرار وتحليل القدرة على تحمل الديون.

242 - ونطلب إلى الشركاء في التنمية والكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية، وكذلك القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة، مواصلةَ دعم البلدان النامية غير الساحلية في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود.

ثالثا - التمويل المناخي

243 - نشير إلى أنه على الرغم من تقديم الدعم والتمويل للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، فلا تزال ثمة احتياجات تمويلية قائمة.

244 - وندرك أن آلية التكنولوجيا المؤلفة من اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، لها أهمية بالغة في تعزيز وتيسير العمل المعزز في مجال تطوير التكنولوجيا ونقلها للتصدي لتغير المناخ.

245 - ونعترف بدور لجنة باريس المعنية ببناء القدرات كوسيلة لمعالجة الثغرات والاحتياجات في تنفيذ ومواصلة تعزيز بناء القدرات في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، من أجل التصدي للعمل المناخي.

الغايتان:

- حشد قدر متزايد من تمويل التكيف للبلدان النامية غير الساحلية.
- توسيع نطاق بناء القدرات ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية غير الساحلية للتصدي لتغير المناخ.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

246 - نشير إلى أن الفقرة 1 من المادة 9 من اتفاق باريس تنص على أن تقدم البلدان الأطراف المتقدمة النمو تقدّم موارد مالية لمساعدة البلدان النامية الأطراف في كل من التخفيف والتكيف مواصلةً لالتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية.

247 - ونشير أيضاً إلى أن الفقرة 2 من المادة 9 من اتفاق باريس تنص على تشجيع الأطراف الأخرى على تقديم مثل هذا الدعم أو مواصلة تقديمه طوعاً.

248 - ونشير كذلك إلى أن الفقرة 3 من المادة 9 من اتفاق باريس تنص على أن البلدان المتقدمة الأطراف ينبغي أن تواصل، كجزء من جهد عالمي، أخذ زمام المبادرة في تعبئة التمويل المناخي من طائفة واسعة من المصادر والأدوات والقنوات، مع ملاحظة الدور المهم للتمويلات العامة، من خلال مجموعة مختلفة من الإجراءات، بما في ذلك دعم الاستراتيجيات الموجهة قطرياً، وبمراعاة احتياجات البلدان النامية الأطراف وأولوياتها. وينبغي أن تمثل هذه التعبئة للتمويل المناخي تقدماً يتجاوز الجهود السابقة.

249 - ونؤكد من جديد التزامنا بتقديم معلومات عن الدعم المالي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات المقدم للبلدان النامية غير الساحلية بما يتماشى مع اتفاقية باريس.

250 - ونلتزم بمواصلة زيادة الدعم والسعي إلى ذلك، من قبيل الدعم المقدم لبناء القدرات من أجل التخطيط للتكيف مع تغير المناخ وتنفيذه في البلدان النامية غير الساحلية، من أجل تلبية الاحتياجات المتعلقة بالتكيف في الأجلين المتوسط والطويل من خلال صياغة خطط التكيف الوطنية والتنفيذ اللاحق للسياسات، والبرامج والمشاريع التي تحددها تلك البلدان.

251 - ونلتزم بمواصلة دعم مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ واستراتيجية تعبئة الموارد والشراكة للفترة 2027-2023 لتلبية احتياجات البلدان النامية من التكنولوجيا المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية.

252 - ونحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المؤسسات الإنمائية والمالية الدولية والإقليمية على تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية لتعزيز الاستثمار في المشاريع التي تسهم في العمل المناخي في جميع القطاعات.

رابعا - تطوير البنى التحتية القادرة على الصمود

253 - نلاحظ أن الكوارث، التي يتفاقم الكثير منها بسبب تغير المناخ، تضعف البنى التحتية، بما في ذلك السكك الحديدية والطرق ومحطات الطاقة الكهرومائية وغيرها من البنية التحتية للطاقة، والمساكن والمدارس والمستشفيات والمرافق الصحية الأخرى والمباني العامة؛ والإضرار بطرق الاتصالات، مثل الممرات المائية

الدولية، التي لا غنى عنها للتجارة والطاقة والنقل؛ وفرض تكلفة مباشـــرة على تجارة المرور العابر، مما يحد بالتالي من جهود التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

254 – ونشير إلى أن البنى التحتية الجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود لديها القدرة على تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية وتجنب التراجع بسبب الأضرار والاضطرابات الناجمة عن الكوارث. وهذا يتماشى مع غايات إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 9، المتعلق بالبنى التحتية القادرة على الصمود.

الغايتان:

- تعزيز تحليل مخاطر الكوارث والمخاطر المناخية كجزء لا يتجزأ من ســـياســـات وخطط وبرامج تطوير وصيانة البنى التحتية القادرة على الصمود.
- مواصـلة تقديم المسـاعدة المالية والتقنية للبلدان النامية غير السـاحلية من أجل بناء وصـيانة بنى تحتية متكاملة وجيدة وموثوقة ومسـتدامة وقادرة على الصـمود على الصـعيدين الوطني والإقليمي وكذلك بنى قادرة على الصـــمود في مواجهة الكوارث والمناخ في قطاعات من قبيل النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

255 – نلتزم بتعزيز تحليل مخاطر الكوارث، بما في ذلك آثار تغير المناخ، كجزء لا يتجزأ من تطوير البنى التحتية المستدامة القادرة على الصمود، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وسياسات الصيانة والخطط والبرامج. ونلتزم أيضاً بتنفيذ أنظمة مراقبة مناسبة لتسهيل امتثال المشاريع للمبادئ التوجيهية والمتطلبات.

256 – ونلتزم كذلك بتطوير بنى تحتية متكاملة إقليمياً ومســـتدامة ومُقاوِمة للمناخ والكوارث في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات. ونشـــجع الشـــركاء في التنمية، بما في ذلك المصـــارف الإنمائية المتعددة الأطراف، على توفير الموارد للبلدان النامية غير الســـاحلية لبناء وصـــيانة البنى التحتية المُقاوِمة للمناخ والكوارث، والتي تزداد عرضة لعواقب تغير المناخ.

خامسا – الخسائر والأضرار

257 – يســـاورنا القلق من أن الآثار الســـلبية لتغير المناخ، التي تتجاوز ما يمكن التخفيف من حدته أو التكيف معه، كبيرة بالنســبة للبلدان النامية غير الســاحلية، بســبب أوجه الضــعف الناجمة عن العوامل الجغرافية والاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية، ويتطلب التصدي لها تضامناً وتعاوناً عالميين.

258 – ونرحب بالمقرر الذي اعتُمد في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ بوصـفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس والدورة الثامنة والعشـرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية بشـأن تفعيل ترتيبات التمويل الجديدة، بما في ذلك صـندوق للتصـدي للخسـائر والأضـرار من أجل مساعدة البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ.

الغاية:

- تعزيز مراعاة احتياجات البلدان النامية غير الساحلية وأولوياتها ونقاط ضعفها في ترتيبات التمويل الجديدة، بما في ذلك إنشاء صندوق للتصدي للخسائر والأضرار.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

259 - نسلم بالحاجة الملحة والفورية إلى موارد مالية جديدة وإضافية وكافية وقابلة للتنبؤ بها لمساعدة البلدان النامية المعرضة بوجه للآثار الضارة لتغير المناخ في التصدي للخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية. ونلتزم بالتنفيذ الفوري للمقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس فيما يتعلق بترتيبات التمويل الجديدة، بما في ذلك صندوق، للاستجابة للخسائر والأضرار، بحيث يتسنى للأطراف المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ الوصول إلى الصندوق على وجه السرعة، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية غير الساحلية وشواغلها.

سادسا - فقدان التنوع البيولوجي

260 - نشير إلى أن العديد من البلدان النامية غير الساحلية غنية بالتنوع البيولوجي ولديها موارد طبيعية كبيرة. وندرك أن اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية تعتمد بشكل كبير على تدفق السلع والخدمات التي تنتجها الطبيعة. ويوفر التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الصحية موارد أساسية تدعم بشكل مباشر طائفة من الأنشطة الاقتصادية والأمن الغذائي والتغذية والخدمات الاجتماعية. ومن دواعي القلق أن البلدان النامية غير الساحلية تعاني من خسائر هامة في النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، انخفضت الأراضي المغطاة بالغابات في البلدان النامية غير الساحلية من 17,0 في المائة في عام 2015 إلى 16,6 في المائة في عام 2020، في حين ظل المتوسط العالمي ثابتًا.

261 - ونؤكد أن التنوع البيولوجي الغني للبلدان النامية غير الساحلية وثرواتها من الموارد الطبيعية ينبغي الحفاظ عليها وتسخيرها بطريقة مستدامة وعادلة ومنصفة، وذلك حصراً للنهوض بالرخاء الاقتصادي ورفاهية الإنسان، وتحقيقاً للأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي[15] وأهداف وغايات إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[16]. ويمكن لاستراتيجيات التنمية المستدامة أن تساعد البلدان النامية غير الساحلية على تحويل المنتجات الأولية وإضافة قيمة إليها، مع معالجة نقاط ضعفها الهيكلية وقدراتها الإنتاجية المحدودة.

262 - ونرحب بالقرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الخامس عشر[17] الذي طلب فيه من مرفق البيئة العالمية أن ينشئ صندوقاً استئمانياً خاصاً لدعم تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، لاستكمال الدعم الحالي وتوسيع نطاق التمويل لضمان تنفيذه في الوقت المناسب، مع مراعاة الحاجة إلى كفاية الأموال وإمكانية التنبؤ بها وتدفقها في الوقت المناسب. كما نشدد على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في دعم تنفيذ الإطار.

(15) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(16) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

(17) المرجع نفسه، المقرر 7/15.

الغايتان:

- تعزيز الدعم بشـــكل كبير لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مســـاره في البلدان النامية غير الساحلية بما في ذلك من خلال تنفيذ إطار عمل كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.
- ضمان الاستعادة الفعالة بحلول عام 2030 للنظم الإيكولوجية البرية والمائية الداخلية المتدهورة في البلدان النامية غير الساحلية، من أجل تعزيز التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية والسلامة الإيكولوجية والترابط الإيكولوجي.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

263 – نؤكد من جديد التزام الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بتنفيذ إطار عمل كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بطريقة منصفة من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية غير الساحلية ووقف فقدان التنوع البيولوجي في تلك البلدان وعكس مساره بحلول عام 2030.

264 – ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنقيح أو تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال تعزيز الاســتثمارات بما يتماشـــى مع الإطار الجديد، وتعبئة جميع القطاعات من أجل زيادة اتساق السياسات والإجراءات، وتعزيز الرصد، وتحسين استراتيجيات تعبئة الموارد.

265 – ونعيد تأكيد التزام الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بزيادة مســـتوى الموارد المالية من جميع المصـادر، بما في ذلك الموارد المحلية والدولية والعامة والخاصـة، زيادة كبيرة وتدريجية، وفقاً للمادة 20 من الاتفاقية، وبناء القدرات، وكذلك التعاون التقني والعلمي، والحصـول على التكنولوجيا ونقلها في سـياق تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بموجب الاتفاقية حتى تتمكن البلدان النامية غير السـاحلية من تنفيذ التزاماتها بالكامل.

المجال ذو الأولوية 5: وسائل التنفيذ

266 – نعترف بأن الموارد المتاحة – المحلية والخارجية والعامة والخاصة – لم تكن كافية لتلبية احتياجات الاســتثمار والإنفاق المتزايدة للبلدان النامية غير الســاحلية على الرغم من الاســتفادة من الموارد الخارجية، بما في ذلك التمويل العام الدولي، ومنه المسـاعدة الإنمائية الرسـمية والاسـتثمار الأجنبي المباشـر والتدفقات الخاصة الأخرى، مثل التحويلات المالية والاستثمار في حافظات الأوراق المالية.

267 – وندرك، من ثم، أنه من الضـــروري أن تتخذ البلدان النامية غير الســـاحلية وبلدان المرور العابر النامية وشـركاؤها إجراءات تحويلية لتحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، بما في ذلك من خلال زيادة الموارد من جميع المصادر زيادة كبيرة.

أولا – تعبئة الموارد المحلية

268 – ندرك أن تعبئة الموارد المحلية يعد جانبا حاســـما من جوانب التنمية الاقتصـــادية لجميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية غير الســـاحلية. وهناك عدد من العوامل، مثل القاعدة الاقتصـــادية الضـــيقة، واقتصـادات الكفاف، وعدم كفاية الإدارة الضـريبية ومرافق التحصـيل، وتجنب الضـرائب والتهرب الضـريبي،

تقيد تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية غير الساحلية. ويمكن أن تسهم الإدارة الضريبية الكفؤة والفعالة وتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية غير الساحلية في زيادة تعبئة مواردها المحلية.

269 - وقد بلغ إجمالي المدخرات المحلية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية 24,1 في المائة في عام 2021. على أن هذا الرقم كان أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغة نسبته 28 في المائة، مما يشير إلى استمرار العجز في تمويل التنمية في البلدان النامية غير الساحلية.

الغايات:

- زيادة الإيرادات الضريبية تدريجياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان النامية غير الساحلية حسب الاقتضاء.
- تعزيز التعاون الدولي لاسترداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[18] وغيرها من الصكوك المنطبقة.
- تعزيز التنسيق فيما بين الحكومات لمنع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

270 - ندعو البلدان النامية غير الساحلية إلى تنويع مصادر الإيرادات خارج القطاعات التقليدية، من خلال تشجيع قطاعات مثل الصناعة التحويلية والخدمات والتكنولوجيا للحد من الاعتماد على عدد قليل من السلع الأساسية.

271 - ونلتزم بتعزيز التعاون الضريبي الدولي والجهود المبذولة لسد المهارب الضريبية الدولية، التي تستهدف جميعها تجنب تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. ونلتزم بدعم البلدان النامية غير الساحلية للاستفادة من المعايير الدولية في مجال الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات، بسبل منها تنفيذ المعايير الدولية الجديدة للتبادل التلقائي للمعلومات.

272 - وندعو البلدان النامية غير الساحلية إلى إدارة الموارد المستخرجة إدارة مستدامة من خلال أطر حوكمة سيادية شفافة وخاضعة للمساءلة وضمان مساهمة الصناعات الاستخراجية بحصة عادلة في الإيرادات العامة، فضلاً عن مراجعة الحوافز الضريبية والمالية القائمة بهدف تعظيم الإيرادات العامة من الصناعات الاستخراجية.

273 - وندعو البلدان النامية غير الساحلية إلى تعزيز العمق المالي المحلي لزيادة الموارد المحلية واجتذاب المدخرات من الشتات، بما في ذلك من خلال سندات الشتات والودائع المقومة بالعملات الأجنبية والقروض المشتركة باستخدام التحويلات المالية كضمانات عند الاقتضاء.

274 - وندعو إلى استحداث أدوات مالية مبتكرة تسخر إمكانات التكنولوجيات الرقمية لأغراض تمويل الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، بما في ذلك منصات التمويل الرقمية، والخدمات الرقمية المبتكرة، ورقمنة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعبئة الموارد العامة.

(18) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

275 - وندعو إلى تعبئة آليات التمويل، ولا سيما الآليات القائمة، لتوفير التمويل التحفيزي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تلك التي تملكها النساء، في البلدان النامية غير الساحلية لتعبئة تدفقات الاستثمار الخاص المستدام الذي يعزز أهداف التنمية المستدامة، ويبني القدرة على الصمود في وجه الأزمات والصدمات الحالية والمحتملة في المستقبل، ويساعد على التخفيف من آثارها.

276 - ونجدد التزامنا بمنع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز التعاون الدولي والممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول واستردادها لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعبئة الموارد. ونعيد تأكيد التزامنا بالسعي إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة. وسننفذ التزاماتنا بمنع ومكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال بجميع أشكالها المكرسة في الهيكل الدولي القائم، ولا سيما تلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[19].

ثانيا - المساعدة الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الخارجي الأخرى

277 - ندرك أن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال مكملاً بالغ الأهمية للموارد المحلية في البلدان النامية غير الساحلية ونعترف بأن تلك البلدان تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية لتعزيز تنميتها الاقتصادية.

278 - ونلاحظ أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تتركز في عدد قليل من البلدان النامية غير الساحلية وأن العديد من البلدان النامية غير الساحلية تتلقى مساعدة إنمائية رسمية أقل مقارنة ببلدان نامية أخرى.

279 - وندرك أن حجم التمويل الإنمائي لدعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال المصادر التقليدية والمبتكرة يحتاج إلى زيادة كبيرة في حجم التمويل الإنمائي، بما يشمل التمويل الميسر وتعبئة القطاع الخاص من أجل جملة أمور منها تطوير مشاريع بنية تحتية عالية الجودة وموثوقة ومستدامة ومرنة.

الغايتان:

- تحقيق زيادة كبيرة في حجم التمويل الإنمائي لدعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال مصادر التمويل التقليدية والمبتكرة.
- تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على تطوير مشاريع قابلة للتمويل المصرفي وتأمين التمويل لتلبية احتياجاتها والتحديات التي تواجهها بفعالية بطريقة تحقق أكبر قدر من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

280 - نحث الشركاء في التنمية، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو، على الوفاء بالتزاماتهم الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بالكامل وفي الوقت المناسب، وعلى تكثيف الجهود لزيادة مساعدتهم الإنمائية الرسمية للبلدان النامية غير الساحلية، مع التسليم بالاحتياجات والتحديات الخاصة للبلدان النامية غير

(19) المرجع نفسه، المجلد 2225، الرقم 39574.

الساحلية، من أجل تنفيذ برنامج العمل الحالي بفعالية، مع الاعتراف بأن تمويل المنح والتمويل بشروط ميسرة للغاية لهما أهمية كبيرة بالنسبة لها.

281 - ونحث على اتخاذ إجراءات دولية لمعالجة الآثار السلبية لتزايد أسواق السلع الأساسية القائمة على الأمولة، بما في ذلك من خلال وضع قواعد للحد من المضاربة، ومرافق تمويل جديدة معاكسة للدورات الاقتصادية يمكن أن تخفف من صدمات الأسعار.

282 - ونلتزم بتوسيع نطاق التمويل المبتكر للبلدان النامية غير الساحلية، لتكملة آليات التمويل القائمة بالفعل والاستفادة منها بشكل أفضل من خلال أدوات مبتكرة مثل التمويل المختلط، وتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية غير الساحلية، بغية ضمان استخدام الأموال بفعالية وكفاءة لتحقيق التنمية المستدامة.

283 - ونعترف بالحاجة إلى تسريع نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط متفق عليها بصورة متبادلة إلى البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية. ونحث البلدان على النظر في سبل تزويد البلدان النامية غير الساحلية بإمكانية أكبر للوصول إلى الصناديق العالمية للمناخ، وسنستكشف تعبئة موارد إضافية من خلال إصدار سندات خضراء وغيرها من الأدوات.

284 - وسنواصل بذل الجهود الرامية إلى تحسين جودة التعاون الإنمائي والجهود الدولية الأخرى في مجال المالية العامة وتأثيرها وفعاليتها، بما في ذلك من خلال مواءمة الدعم مع الأولويات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية، والحد من التجزؤ وتسريع الخطى نحو رفع القيود عن المعونة.

285 - ونحث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعبئة الأموال وتوفير تمويل إضافي في حدود ولاياتها لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير حجم التمويل اللازم للاستثمارات في البنية التحتية، لتحسين الترابط الشبكي للبلدان النامية غير الساحلية.

286 - ونعترف بدور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تحفيز الاستثمار الخاص ونشجع على زيادة التمويل الميسر لتنمية البنية التحتية في البلدان النامية غير الساحلية. ونشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تعزيز الوصول إلى تمويل التجارة الرقمية للمساعدة في تضييق فجوة تمويل التجارة، مع التسليم بدورها الهام في توفير تمويل التجارة.

287 - ونرحب بعملية تخصيص حقوق سحب خاصة بما يعادل 650 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في 23 آب/أغسطس 2021، ونشيد ببلوغ الغاية المتمثلة في توفير 100 بليون دولار من التعهدات لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة أو المساهمات المكافئة، ونوصي باستطلاع المزيد من الخيارات الطوعية المتصلة بحقوق السحب الخاصة التي من شأنها أن تلبي احتياجات البلدان النامية من أعضاء صندوق النقد الدولي، وندعو إلى إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى البلدان الأشد احتياجا إليها بشكل طوعي وعاجل بما يشمل البلدان النامية غير الساحلية، وبما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة باعتبارها أصولا احتياطية، وسنستكشف سبلا من أجل تخصيص حقوق السحب الخاصة في المستقبل لتستفيد منها أكثر البلدان احتياجا، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية.

288 - ونعقد العزم على تعزيز الدعم التقني والمالي ودعم بناء القدرات لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من النهوض بجهودها في مجال التنمية المستدامة والوصول إلى آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك صياغة وتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية المقبولة مصرفيا.

ثالثا - الاستثمار الأجنبي المباشر

289 - ندرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية على التصدي للتحديات التي تواجهها من خلال توفير إمكانية الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا والأسواق، ونلاحظ أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان توافقه مع أولويات التنمية الوطنية.

290 - ويساورنا القلق من أنه على الرغم من تعافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية من جائحة كوفيد-19 في عام 2021، إلا أن هذا التعافي كان أقل من المتوسط العالمي ومتوسط البلدان النامية. ونلاحظ أن العوامل التي أدت إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية شملت ضعف اندماجها في شبكات التجارة العالمية والإقليمية، وزيادة المنافسة على تدفقات الاستثمار، وانخفاض القدرات الإنتاجية، وأنظمة الاستثمار غير التنافسية.

291 - وندرك أن هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في مجال تطوير البنية التحتية لتعزيز التنوع الاقتصادي وإيجاد فرص عمل لائقة.

الغايتان:

- تحقيق زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان النامية غير الساحلية.
- تعبئة جميع منصات ترويج الاستثمار القائمة لدعم جذب الاستثمارات إلى البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من خلال التعلم من الأقران وبناء القدرات بين وكالات ترويج الاستثمار، واستعراض سياسات الاستثمار، والمشاركة مع منظمة "مفتشو ضرائب بلا حدود" لضمان تحصيل الإيرادات بشكل عادل وشفاف.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

292 - نهدف إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية، وخاصة نحو تطوير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك شبكات النقل، مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ في البلدان النامية غير الساحلية، فضلاً عن النظم المتعددة الوسائط.

293 - ونلتزم بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تنطوي على إمكانات تصديرية ويمكنها تنويع اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية وزيادة عائداتها من النقد الأجنبي وزيادة النمو الاقتصادي وتعزيز نمو القطاعات ذات القيمة التكنولوجية المتوسطة والعالية واندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

294 - وندعو البلدان النامية غير الساحلية إلى وضع سياسات استثمارية واضحة ومستقرة وتهيئة بيئة أعمال مؤاتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الملكية وإنفاذ العقود وتسوية المنازعات.

295 - ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير لضمان توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات والمشاريع التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والتي لها آثار إيجابية غير مباشرة على الاقتصاد.

296 - ونلتزم بتطوير آليات لتيسير ضمانات الاستثمار لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية.

297 - ونلتزم باستنهاض جميع منصات ترويج الاستثمار القائمة لجذب استثمارات إضافية للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من خلال التعلم من الأقران وبناء القدرات في أوساط وكالات ترويج الاستثمار. ونلتزم كذلك بتعزيز قدرة حكومات البلدان النامية غير الساحلية على تيسير الاستثمار، بما في ذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع الاستثمار المحلي، وتسهيل الاستثمار، وتشجيع السياحة، وتشجيع التصدير، وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتمكينها من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا - التحويلات المالية

298 - ندرك أن التحويلات المالية أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للبلدان النامية غير الساحلية باعتبارها تدفقاً خاصاً مكمِّلا لمصادر الدخل الأخرى، ونلاحظ أن التحويلات المالية لديها أيضاً القدرة على تحفيز ريادة الأعمال.

299 - ونؤكد الدور الحاسم للتحويلات المالية في مكافحة الفقر وعدم المساواة وتحقيق المساواة بين الجنسين، مع مراعاة تقلباتها الدورية في أوقات الأزمات.

300 - ونسلم بالدور الحاسم لتنفيذ طرق مبتكرة للاستفادة من التطورات التكنولوجية، بما في ذلك الحلول الرقمية، التي تحسّن الوصول إلى الخدمات المالية وتحسّن استخدامها وجودتها، وذلك من أجل تشجيع تحويلات مالية أكثر سرعة وأماناً وأقل كلفة.

301 - ونلاحظ أن التحويلات المالية يمكن أن تساعد على بدء أو تنمية الشركات الصغيرة، مما يعزز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وندرك أن هذا الجهد الريادي يعزز التنمية الاقتصادية على مستوى القاعدة الشعبية وإيجاد فرص العمل ودر الإيرادات.

302 - وندرك أن تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية زادت بنسبة 43 في المائة بين عامي 2014 و 2022، لكننا نلاحظ أن توزيع التحويلات المالية عبر تلك البلدان غير متكافئ.

الغايات:

- خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة بحلول عام 2030.
- إلغاء قنوات التحويلات المالية التي تزيد تكاليفها عن 5 في المائة.
- ضمان أن تكون الخدمات المالية المتعلقة بالتحويلات المالية متاحة للنساء والرجال على حد سواء.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

303 - نلتزم بالعمل على تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها من أجل خفض تكلفة التحويلات المالية المتجهة إلى البلدان النامية غير الساحلية ونرحب بالإجراءات الدولية، مثل

المنتدى العالمي المعني بالتحويلات المالية والاستثمار والتنمية الذي يقوده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والشراكة العالمية للشمول المالي، بهدف تحسين تدفق التحويلات المالية وخفض تكلفتها.

304 - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز استثمار التحويلات المالية في التعليم والرعاية الصحية، مما يؤدي إلى تنمية رأس المال البشري وتحسين فرص العمل للمستفيدين.

305 - وندعو أصحاب المصلحة المعنيين إلى معالجة مسألة ارتفاع تكاليف رسوم المعاملات على التحويلات المالية بسبب العوامل الجغرافية ومحدودية الوصول إلى الخدمات المالية.

306 - ونلتزم بتوسيع نطاق الشمول المالي وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات المصرفية، لا سيما بالنسبة للنساء، للمساعدة في خفض تكاليف التحويلات المالية وتشجيع المزيد من الأشخاص على استخدام القنوات الرسمية لإرسال التحويلات المالية واستلامها.

307 - وندعو مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية للمساعدة في تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية لفهم أثرها الاقتصادي وصياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة.

308 - ونلتزم بإنشاء برامج تحفيزية لتشجيع استخدام التحويلات المالية في استثمارات طويلة الأجل، مثل تقديم القروض الصغيرة أو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها وتملكها رائدات أعمال.

309 - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية على وضع سياسات ولوائح واضحة وداعمة لتيسير التحويلات المالية وتعزيز الشمول المالي وضمان أمن معاملات التحويلات المالية.

خامسا - تخفيف عبء الدين والتمويل بشروط ميسرة

310 - ندرك أن الاقتراض الخارجي هو مصدر مهم لتمويل البلدان النامية غير الساحلية، ونلاحظ بقلق أن أسعار الفائدة المرتفعة والمتزايدة تشكل مخاطر كبيرة على القدرة على تحمل الديون بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية التي تقع عليها أعباء ديون خارجية كبيرة.

311 - ونوصي بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون وإدارتها على نحو سليم، حسب الاقتضاء، تحسينا لقدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

312 - ونلاحظ أنه بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية الـ 22 التي يتوفر عنها تحليل لحالة المديونية الحرجة، فإن 7 منها تواجه مخاطر كبيرة للتعرض لحالة مديونية حرجة في حين أن 4 منها تعاني بالفعل من هذه الحالة.

313 - وندرك أهمية اتباع نهج شامل يجمع، حسب الاقتضاء، بين تخفيف عبء الديون والإدارة السليمة للديون والتمويل الميسر والحوكمة الرشيدة والاستثمارات الاستراتيجية لتحسين القدرة على تحمل الديون ودفع عجلة التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية.

الغاية:

- معالجة مشاكل ديون البلدان النامية غير الساحلية التي تعاني من حالة مديونية حرجة أو معرضة بشدة لهذه الحالة، وإبقاء الدين الخارجي لجميع البلدان النامية غير الساحلية في حدود مستوى يمكن تحمله.

ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات التالية:

314 - نسلم بالدور المهم الذي يؤديه تخفيف عبء الديون، على أساس كل حالة على حدة، بما يشمل إلغاء الديون، حسب الاقتضاء، وإعادة هيكلة الديون، بوصفهما أداتين لمنع أزمة المديونية وإدارتها وتسويتها، مع التسليم أيضاً بالاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية.

315 - وندعم البلدان النامية غير الساحلية في أن تسعى إلى التفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، لإبرام اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن تجميد سداد الديون بصفة مؤقتة من أجل المساعدة على تخفيف الآثار السلبية لأزمة الديون وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

316 - وندعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة البحث للقيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه بصورة متبادلة وعلى نحو يتسم بالشفافية وعلى أساس كل حالة على حدة، باستخدام صكوك جديدة ومحسنة تتعلق بالدين مثل مقايضة الديون، بما في ذلك تحويل الديون إلى أسهم في مشاريع متسقة مع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك صكوك مقايسة الديون في البلدان النامية غير الساحلية.

317 - ونحث المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية على زيادة الدعم، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، من أجل بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية غير الساحلية لتعزيز إدارة الديون بطريقة يمكن تحملها، سواء في المراحل الأولى أو المراحل النهائية، باعتبار تلك الإدارة جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية، بطرق منها تعزيز الشفافية والمساءلة في نظم إدارة الديون وقدرات التفاوض وإعادة التفاوض، وعن طريق دعم المشورة القانونية فيما يتعلق بالتصدي للدعاوى القضائية المتعلقة بالدين الخارجي ومطابقة بيانات الديون بين الدائنين والمدينين، ولا سيما من خلال الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، حتى يمكن تحقيق القدرة على تحمل الدين والمحافظة عليها.

التنفيذ والمتابعة والرصد

318 - نشدد على أن آليات المتابعة والرصد الفعالة المكيفة على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي أهمية بالغة لنجاح تنفيذ برنامج العمل الحالي وهي تتسق تماماً مع الأطر القائمة مثل أهداف التنمية المستدامة. ونعيد تأكيد أن الآليات الوطنية والإقليمية والعالمية ينبغي لها أن تُكمِّل وتعزز بعضها بعضا.

319 - ونؤكد على ضرورة ضمان القيادة الوطنية وامتلاك زمام الأمور للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركاء التنمية خلال عملية التنفيذ والمتابعة والرصد بأكملها.

320 - ونشدد على أن عمليات التنفيذ والمتابعة والاستعراض التي تجري على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية ينبغي أن تكون عملية مستمرة، مقترنة بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع

بلدان العبور والشركاء في التنمية وكذلك جميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، وينبغي أن تهدف العملية إلى الوفاء بالتزاماتهم، وتعزيز الشراكات والمساءلة المتبادلة على كل المستويات ومن قبل جميع الجهات الفاعلة.

أولا - الاستعراضات الوطنية

321 - نشجع على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز في برنامج العمل على المستوى الوطني تقودها البلدان وتتحكم في مسارها بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ويمكن أيضاً للبرلمانات الوطنية وغيرها من المؤسسات أن تدعم هذه العمليات.

322 - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تضع كل حكومة من حكومات البلدان النامية غير الساحلية استراتيجية تنفيذ وطنية طموحة وأن تدمج أحكام برنامج العمل في سياساتها الإنمائية الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

323 - ونشدد على أنه ينبغي توسيع نطاق آليات الاستعراض والإبلاغ القائمة على الصعيد القطري، بما في ذلك آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمساهمات المحددة وطنيا وأطر للتعاون من أجل التنمية المستدامة، لتشمل استعراض برنامج العمل، وتوسيع نطاقها لتشمل جميع البلدان النامية غير الساحلية.

ثانيا - الاستعراضات الإقليمية

324 - تكتسب المتابعة والاستعراض على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي أهمية خاصة لأن التعاون في مجال النقل العابر يُنفّذ أصلا على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية. ونحث، في هذا الصدد، على تعاون اللجان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

325 - وندعو إلى أن تستفيد الاستعراضات الإقليمية الشاملة من الاستعراضات التي تجرى على الصعيد الوطني، وأن تسهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، بما في ذلك على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

326 - ونشدد على ضرورة وجود آليات تنسيق إقليمية فعالة تعمل بشكل كامل وفعال في إطار اللجان الإقليمية لدعم التنفيذ الناجح لبرنامج العمل.

327 - ونشجع اللجان الإقليمية على إجراء استعراضات إقليمية كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل الجديد، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، وعلى تقديم تقارير تحليلية عن تنفيذ برنامج العمل. وينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة والقطاع الخاص أن تشارك بحيوية في دورات اللجان الإقليمية التي تعقد في هذا الصدد.

328 - ونلاحظ أن العمليات الإقليمية الشاملة للجميع ستستند إلى الاستعراضات الوطنية وستسهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. وينبغي للجان الإقليمية والوكالات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة أن تستمر في كفالة تلبية احتياجات البلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها باعتبار ذلك جزءاً من عملها المستمر.

ثالثا - التنفيذ على المستوى العالمي

329 - ندرك أنه، على الصعيد العالمي، ينبغي تعزيز وتحسين آليات التنفيذ والرصد التي أنشئت على الصعيد العالمي بغية كفالة متابعة تنفيذ برنامج العمل بفعالية وفي الوقت المناسب، بسبل منها تحسين تقييم السياسات والتدابير على الصعد الوطني والإقليمي والقطاعي؛ والدعم الفني المُحسّن لتنفيذ برنامج العمل على الصعيد العالمي؛ والرصد المنهجي للتطورات ذات الصلة في العمليات والإجراءات الحكومية الدولية الأخرى التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والعمليات المشتركة بين الوكالات؛ والدعم المنظم للمتابعة التي تجريها البلدان النامية غير الساحلية بنفسها.

330 - وندعو إلى تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات لتوفير أداة قوية قائمة على الأدلة لدعم تنفيذ برنامج العمل الحالي في جميع مجالاته ذات الأولوية.

331 - وندعو الجمعية العامة أن تستمر في رصد تنفيذ برنامج العمل على أساس سنوي في إطار البند المحدد المدرج في جدول أعمالها. وستستند عملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي إلى تقرير مرحلي سنوي يعده الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة على أساس البيانات التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية، والمعلومات التي تجمع على الصعيد الإقليمي ومن شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

332 - وستُنشأ روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض الخاصة بجميع مؤتمرات وعمليات وأطر الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث.

رابعا - تعميم برنامج العمل

333 - نهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركاء التنمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تدمج برنامج العمل في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية وأطر التعاون الإنمائي والخطط الاستراتيجية الخاصة بها من أجل تنفيذه الفعال عند الاقتضاء. أما البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، فهي مدعوة إلى إنشاء آليات تنسيق وطنية، عند الاقتضاء.

334 - وندعو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية، إلى تعميم تنفيذ برنامج العمل في برامجها ذات الصلة.

335 - وندعو الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إلى تخصيص الوقت الكافي لمناقشة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية من أجل تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات.

336 - وندعو مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وكذلك منظمة التجارة العالمية، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج العمل وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقاً لولاياتها ذات الصلة. وهذه المنظمات مدعوة إلى المشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

خامسا - تعبئة منظومة الأمم المتحدة على نحو كامل

337 - يُطلب إلى الأمين العام أن يكفل التعبئة الكاملة لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل والاتساق في متابعته ورصده على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

338 - وينبغي الاستفادة على نطاق واسع من آليات التنسيق المتاحة، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وندعو إلى أن تولد آليات التنسيق الرفيعة المستوى القائمة في الأمم المتحدة قوة دفع ودعما لبرنامج العمل في المنظومة.

339 - ونعترف مع التقدير بعمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بقيادة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وندعو إلى مواصلة تعزيزه.

340 - وندعو إلى تنسيق أوثق بين مكتب الممثلة السامية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان النامية غير الساحلية، كأداة هامة لمتابعة واستعراض تنفيذ أحكام برنامج العمل. ونشدد أيضاً على الأهمية الحاسمة للدور الاستباقي الأكبر الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية التابعة لها، في تعبئة جميع أصحاب المصلحة لمساعدة حكومات البلدان النامية غير الساحلية على التصدي للتحديات الناجمة عن القيود الهيكلية التي تواجهها تلك البلدان.

سادسا - دور مجلس مستشاري رئيس الجمعية العامة المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومجموعة أصدقاء البلدان النامية غير الساحلية

341 - نشير إلى مجلس مستشاري رئيس الجمعية العامة المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وندعو إلى الاستفادة من الآلية لتبادل الخبرات وتعبئة الموارد لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

342 - ونؤكد الدور المهم الذي تضطلع به مجموعة أصدقاء البلدان النامية غير الساحلية وندعوها إلى المشاركة بنشاط في تنفيذ برنامج العمل وأن تسدي لذلك دعمها الفعلي.

سابعا - إعداد خريطة طريق شاملة وإطار عمل شامل للتنفيذ والرصد

343 - ندعو مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إعداد خريطة طريق شاملة لتسريع وتيرة تنفيذ برنامج العمل، تحدد فيها الأدوار والمسؤوليات المحددة لمختلف أصحاب المصلحة، بغية كفالة أن تؤدي الالتزامات المقطوعة لصالح البلدان النامية غير الساحلية إلى تحقيق نواتج مستهدفة ملموسة من شأنها أن تيسر تنفيذ برنامج العمل وتساعد البلدان النامية غير الساحلية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثامنا - شبكة مراكز التنسيق الوطنية

344 - نلاحظ شبكة مراكز التنسيق الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية التي أنشأها مكتب الممثلة السامية وعقد اجتماعات لمراكز التنسيق الوطنية على أساس منتظم. ونلاحظ أيضاً أن مراكز التنسيق

الوطنية التي عينتها البلدان النامية غير الساحلية تشارك مشاركة كبيرة في إضفاء الطابع المحلي على برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك في تنفيذ هذه البلدان لبرنامج العمل ورصده واستعراضه والإبلاغ عنه على الصعيد الوطني. وندعو مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن يواصل تعزيز شبكة مراكز التنسيق الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية وأن يعقد اجتماعات سنوية لمراكز التنسيق لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن تعميم مراعاة برنامج العمل الجديد وأهداف التنمية المستدامة في العمليات الإنمائية الوطنية، وكذلك بشأن تنفيذهما ومتابعتهما؛ وأن يقيم الشبكات بين الأقران؛ وأن يتوصل إلى فهم أفضل لوسائل التنفيذ القائمة، بما في ذلك نماذج التمويل والأعمال القابلة للتطبيق.

345 - ونلتزم بضمان التآزر والاتساق بين تنفيذ برنامج العمل وخطة عام 2030 والعمليات الأخرى الجارية والمقبلة.

تاسعا - تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية

346 - نسلم بأنه ستكون هنالك حاجة لوجود بيانات عالية الجودة وذات صلة ومصنفة وموثوقة في الوقت المناسب للمساعدة في قياس التقدم المحرز ولكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وهذه البيانات أساسية لعملية اتخاذ القرارات.

347 - ونشير إلى أن المؤسسات الإحصائية الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعاني من نقص في الموارد، سواء من الناحية المالية أو التقنية. وتحد ندرة البيانات الناتجة عن ذلك وضعف أطر الرصد والتقييم من القدرة على التنفيذ والرصد الفعالين. كما أن عدم وجود بيانات قوية وموثوقة يعوق عمل المناصرة لمعالجة الظروف الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

348 - ونلتزم بتعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية.

عاشرا - إجراء استعراضات مواضيعية والقيام بأعمال تحليلية

349 - يُطلب من مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إجراء استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز في برنامج العمل، بما في ذلك المسائل الجامعة، حسب الاقتضاء.

350 - وسيواصل مكتب الممثلة السامية الاضطلاع بالمسؤولية عن الدعم الموضوعي المنسق للاستعراض العالمي لبرنامج العمل، بما في ذلك من خلال ما يلي:

(أ) متابعة الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني استنادا إلى المدخلات من الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ب) رصد تطورات السياسات القطاعية في العمليات الحكومية الدولية للمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة؛

(ج) الحفاظ على اتصالات فنية مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، وكذلك مع المنسقين المقيمين في البلدان النامية غير الساحلية؛

(د) مساعدة الأمين العام فيما يبذله من جهود دعما للبلدان النامية غير الساحلية؛

(هـ) دعم المتابعة التي تجريها البلدان النامية غير الساحلية على الصعيدين العالمي والقطاعي.

(و) الحفاظ على تعاون وتنسيق وثيقين مع نظام المنسقين الإقليميين لضمان مشاركتهم الكاملة في تنفيذ برنامج العمل وترشيد متابعته ورصده.

351 - وسيواصل مكتب الممثلة السامية رصد التطورات في السياسات الدولية ذات الأهمية للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك نتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية، وتنفيذ جهود الدعوة ذات الصلة الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل بفعالية وفي الوقت المناسب.

352 - وينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تجري استعراضات قطاعية ومواضيعية لبرنامج العمل، عند الاقتضاء، في إطار ولاية كل منها.

353 - وندعو إلى تعزيز مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وتبادل الخبرات والدراية، والقيام بأعمال بحثية وتحليلية في المجالات المواضيعية ذات الأولوية لبرنامج العمل.

حادي عشر - دور مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

354 - ينبغي لمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يعزز مهامه من أجل الاضطلاع بما يلي:

(أ) مساعدة الأمين العام في المتابعة والرصد المنهجيين والفعالين لتنفيذ برنامج العمل والتعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال استخدام البيانات، بغية تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج العمل والاتساق في متابعته ورصده على المستويات القطري والإقليمي والعالمي بما يتواءم مع خطة عام 2030؛

(ب) المساعدة في حشد الدعم الدولي والموارد من أجل تنفيذ برنامج العمل؛

(ج) تعزيز عمله في مجال التوعية والدعوة لصالح البلدان النامية غير الساحلية، بالشراكة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك مع سائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرلمانات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية؛

(د) الاضطلاع بأعمال بحثية وتحليلية لتوفير الدعم الفني للبلدان النامية غير الساحلية في المشاورات الجماعية وفي مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات الحكومية الدولية الأخرى، من أجل تيسير اتخاذ قرارات قائمة على العلم والأدلة لصالح البلدان النامية غير الساحلية، مع مراعاة التحديات والفرص الجديدة والناشئة؛ ودعم أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، من حيث صلتها بالبلدان النامية غير الساحلية؛ وتعزيز النقاش والتفكير الابتكاري، وتشجيع توافق الآراء بشأن سبل المضي قدماً، وتنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل.

355 - وبغية كفالة التنفيذ الفعال لمهام مكتب الممثلة السامية وتعزيز قدراته وفعاليته في دعم البلدان النامية غير الساحلية، وكذلك كفالة فعالية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية، نطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريراً، بالتشاور مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية ذات الصلة، مع مراعاة العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدمه مشفوعاً بتوصيات إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها الثمانين.

ثاني عشر - استعراض منتصف المدة ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

356 - الجمعية العامة للأمم المتحدة مدعوة إلى النظر في إجراء استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل في عام 2029. والجمعية مدعوة أيضاً إلى النظر، في أواخر العقد الحالي، في إمكانية عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن البلدان النامية غير الساحلية في عام 2034 من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل والبت في الإجراءات اللاحقة.